الأمم المتحدة

A/66/L.56

الجمعية العامة

Distr.: Limited
24 July 2012
Arabic
Original: English

الدورة السادسة والستون

البند ١٩ من جدول الأعمال

التنمية المستدامة

مشروع قرار مقدم من رئيس الجمعية العامة

المستقبل الذي نصبو إليه

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٢٣٦/٦٤ المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ الذي قررت فيه أن تنظم في عام ٢٠١٢ مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة على أرفع مستوى ممكن، وكذلك إلى قرارها ١٩٧/٦٦ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١،

١ - **تعرب عن عميق امتنانها** لحكومة وشعب البرازيل لاستضافتها مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في ريو دي جانيرو في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢، ولتقديمها كل ما يلزم من دعم؛

٢ - **تؤيد** الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة ”المستقبل الذي نصبو إليه“، المرفقة بهذا القرار.

250712 250712 12-43686 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المرفق

المستقبل الذي نصبو إليه

أولا – رؤيتنا المشتركة

١ – نحن، رؤساء الدول والحكومات والممثلين الرفيعي المستوى، المجتمعون في ريو دي جانيرو، بالبرازيل، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢، بمشاركة كاملة من هيئات المجتمع المدني، نجدد التزامنا بالتنمية المستدامة وبتشجيع بناء مستقبل مستدام اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا لصالح كوكبنا ولصالح ال-أجيال الحالية والمقبلة.

٢ – إن القضاء على الفقر هو أعظم التحديات التي يواجهها العالم في الوقت الراهن وأحد الشروط اللازمة للتنمية المستدامة. ونحن نلتزم في هذا الصدد بالعمل عاجلا على تخليص البشرية من رِبقة الفقر والجوع.

٣ – من ثَمَّ نُقَرّ بالحاجة إلى مواصلة تعميم مراعاة التنمية المستدامة في المستويات كافة من خلال تحقيق التكامل بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والإقرار بالصلات المتبادلة بينها، وصولا إلى تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها جميعا.

٤ – وندرك أن القضاء على الفقر وتغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة وتشجيع أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، وحماية قاعدة الموارد الطبيعية اللازمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وإدارتها، هي الأهداف الكبرى للتنمية المستدامة وشروطها الأساسية. ونجدد أيضا تأكيد الحاجة إلى تحقيق التنمية المستدامة عن طريق تشجيع النمو الاقتصادي المطرد والشامل والعادل، وإتاحة المزيد من الفرص للجميع، وخفض أوجه التفاوت، ورفع مستويات المعيشة الأساسية؛ وتدعيم التنمية الاجتماعية العادلة والاندماج الاجتماعي؛ وتعزيز إدارة الموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية إدارةً متكاملة ومستدامة تكفل أمورا من جملتها دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية، وتيسير جهود حفظ النظم الإيكولوجية وإحيائها وإعادتها إلى أصلها وإكسابها القدرة على التكيف مع التحديات الجديدة والناشئة.

٥ – ونجدد تأكيد التزامنا ببذل قصارى الجهد للإسراع بتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، بحلول العام ٢٠١٥.

٦ - ونسلِّم بأن الناس هم محور التنمية المستدامة ونحن، في هذا الصدد، نسعى إلى بناء عالم عادل ومنصف وشامل للجميع، ونلتزم بالعمل سويا من أجل تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل، وتحقيق التنمية الاجتماعية وحماية البيئة بما يعود بالنفع على الناس كافة.

٧ - ونجدد تأكيد مُضِيِّنا في الاسترشاد بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، وذلك في احترام تام للقانون الدولي ومبادئه.

٨ - ونجدد أيضا تأكيد أهمية الحرية والسلام والأمن واحترام جميع حقوق الإنسان، ومن ضمنها الحق في التنمية والحق في مستوى معيشة لائق، بما يشمل الحق في الغذاء وسيادة القانون والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والالتزام العام بإقامة مجتمعات ديمقراطية عادلة من أجل تحقيق التنمية.

٩ - ونجدد تأكيد أهمية الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وكذلك سائر الصكوك الدولية المتصلة بحقوق الإنسان والقانون الدولي. ونشدد على مسؤوليات جميع الدول، طبقا لميثاق الأمم المتحدة، فيما يتعلق باحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية الواجبة للجميع والعمل على حمايتها وتدعيمها دونما تمييز على أساس العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين، أو الرأي السياسي أو غيره، أو الأصلي القومي أو الاجتماعي، أو على أساس الممتلكات أو الميلاد أو الإعاقة أو غير ذلك من الأحوال.

١٠ - وندرك بأن الديمقراطية والحكم الرشيد وسيادة القانون، على الصعيدين الوطني والدولي، فضلا عن إيجاد البيئة المواتية، هي أمور أساسية للتنمية المستدامة، بما في ذلك النمو الاقتصادي المطرد والشامل، والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة والقضاء على الفقر والجوع. ونجدد تأكيد التزامنا ببلوغ أهدافنا الإنمائية المستدامة. ونحن بحاجة إلى إقامة مؤسسات فعالة وشفافة ومسؤولة وديمقراطية على جميع الأصعدة.

١١ - ونجدد التزامنا بتعزيز التعاون الدولي لمجابهة التحديات المستمرة المتصلة بتوفير التنمية المستدامة للجميع، ولا سيما في البلدان النامية. وفي هذا الصدد، نجدد تأكيد الحاجة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنمو الاقتصادي المطرد، وتوطيد العدل الاجتماعي، وحماية البيئة، مع العمل في الوقت ذاته على تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتحقيق تكافؤ الجميع في الفرص وحماية الطفل وبقائه وتمتيعه بكامل أسباب النماء، بما في ذلك عن طريق التعليم.

١٢ - ونعقد العزم على اتخاذ إجراءات عاجلة لتحقيق التنمية المستدامة. ومن ثم نجدد التزامنا بالتنمية المستدامة، عن طريق تقييم التقدم المحرز حتى الآن في تنفيذ نتائج مؤتمرات القمة الرئيسية المعنية بالتنمية المستدامة وسد الفجوات المتبقية في هذا المجال، والتصدي

للتحديات الجديدة والناشئة. ونعرب عن عزمنا معالجة موضوعي مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وهما الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، والإطار المؤسسي للتنمية المستدامة.

١٣ - وندرك أن الفرص المتاحة للناس للتأثير في حياتهم ومستقبلهم، والمشاركة في صنع القرارات والإفصاح عن شواغلهم هي أمور أساسية للتنمية المستدامة. ونشدد على أن التنمية المستدامة تقتضي اتخاذ إجراءات ملموسة وعاجلة. وتحقيقها لا يكون إلا بالائتلاف العام بين الناس والحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص وتضافر جهودهم من أجل المستقبل الذي نصبو إلى تحقيقه لصالح الأجيال الحالية والمقبلة.

ثانيا - تجديد الالتزام السياسي

ألف - إعادة تأكيد مبادئ ريو وخطط العمل السابقة

١٤ - نشير إلى إعلان استوكهولم المنبثق عن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية، المعتمد بستوكهولم في ١٦ حزيران/يونيه ١٩٧٢.

١٥ - ونجدد تأكيد جميع مبادئ إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، ويشمل ذلك في جملة أمور مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة، على النحو المنصوص عليه في المبدأ ٧ من إعلان ريو.

١٦ - ونجدد تأكيد التزامنا بالتنفيذ التام لإعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، وجدول أعمال القرن ٢١، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (وخطة جوهانسبرغ التنفيذية)، وإعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة المنبثق عن المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة، وبرنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (برنامج عمل باربادوس)، واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. ونجدد أيضا تأكيد التزامنا بالتنفيذ التام لبرنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نمواً (برنامج عمل إسطنبول)، وبرنامج عمل ألماتي: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية ضمن إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر، والإعلان السياسي المتعلق بالاحتياجات الإنمائية لأفريقيا، والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ونشير أيضا إلى الالتزامات التي قطعناها على أنفسنا في نتائج جميع مؤتمرات القمة والمؤتمرات الرئيسية التي عقدتها الأمم المتحدة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بما في ذلك إعلان الأمم المتحدة للألفية والوثيقة الختامية

لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، وتوافق آراء مونتيري المنبثق عن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية، والاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، والإجراءات الأساسية لمواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وإعلان ومنهاج عمل بيجين.

١٧ - وندرك أهمية اتفاقيات ريو الثلاث الرامية إلى النهوض بالتنمية المستدامة ونحث، في هذا الصدد، جميع الأطراف على التنفيذ التام لالتزاماتها بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، واتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا، وفقا لمبادئ وأحكام كل منها، وعلى اتخاذ إجراءات وتدابير فعالة وملموسة في المستويات كافة، وتعزيز التعاون الدولي.

١٨ - ونعقد العزم على تنشيط الإرادة السياسية للمجتمع الدولي ورفع مستوى التزامه بالمضي قدما في تنفيذ جدول أعمال التنمية المستدامة عن طريق تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. ونجدد كذلك تأكيد التزامات كل منا في إطار الأهداف الأخرى ذات الصلة المتفق عليها دوليا في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية منذ عام ١٩٩٢. ومن ثم نصمم على اتخاذ تدابير ملموسة تعجل بتنفيذ التزامات التنمية المستدامة.

باء - تعزيز التكامل والتنفيذ والاتساق: تقييم التقدم المحرز حتى الآن في تنفيذ نتائج مؤتمرات القمة الرئيسية المعنية بالتنمية المستدامة وسد الفجوات المتبقية والتصدي للتحديات الجديدة والناشئة

١٩ - ندرك أن السنوات العشرين التي مضت منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في عام ١٩٩٢ قد شهدت تقدما متفاوتا، بما في ذلك في مجالي التنمية المستدامة والقضاء على الفقر. ونشدد على ضرورة إحراز تقدم في تنفيذ الالتزامات المقطوعة سابقا. وندرك أيضا الحاجة إلى تعجيل التقدم المحرز في سد الثغرات الإنمائية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، واغتنام الفرص المتاحة لتحقيق التنمية المستدامة واستحداث فرص جديدة عن طريق النمو الاقتصادي وتنويع الاقتصاد، والتنمية الاجتماعية، وحماية البيئة. وتحقيقا لهذه الغاية، نشدد على استمرار الحاجة إلى إيجاد بيئة مواتية على الصعيدين الوطني والدولي، فضلا عن مواصلة التعاون الدولي وتوطيده، ولا سيما في ميادين المالية والدين والتجارة ونقل التكنولوجيا، على النحو المتفق عليه، والابتكار ومباشرة الأعمال الحرة وبناء

القدرات والشفافية والمساءلة. وندرك تنوع الأطراف الفاعلة والجهات المعنية المنخرطة في مسعى التنمية المستدامة. وفي هذا السياق، نؤكد استمرار الحاجة إلى المشاركة الكاملة والفعالة لجميع البلدان في عملية صنع القرارات على الصعيد العالمي، ولا سيما منها البلدان النامية.

٢٠ - ونعترف بأن التقدم المحرز منذ عام ١٩٩٢ لم يكن كافيا في بعض النواحي وندرك ما حصل من انتكاسات في تحقيق التكامل بين أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة، والتي زاد من خطورتها ما شاب قطاعات المال والاقتصاد والأغذية والطاقة من أزمات متعددة هددت قدرة جميع البلدان على تحقيق التنمية المستدامة، ولا سيما منها البلدان النامية. ومن غاية الأهمية في هذا الصدد ألا ننكص عن التزامنا بتنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. وندرك أيضا أن أحد أهم التحديات الحالية التي تواجه جميع البلدان، وبخاصة النامية منها، هو تأثير الأزمات المتعددة التي تَلُمّ بالعالم اليومَ.

٢١ - ويقلق بالنا شديد القلق أن فردا واحدا من كل خمسة أفراد في هذا الكوكب، أي ما يفوق بليون شخص، ما زال يعيش في الفقر المدقع، وأن فردا واحدا من كل سبعة أفراد، أي ١٤ في المائة، يعاني نقص التغذية، هذا مع استمرار الأخطار التي تمثلها تحديات الصحة العامة في كل مكان، ومن ضمنها الجوائح والأوبئة. ونلاحظ في هذا السياق المناقشات الجارية في الجمعية العامة بشأن الأمن البشري. ونعترف بأننا، بالنظر إلى توقعات ارتفاع عدد سكان العالم إلى ما يتعدى تسعة بلايين نسمة بحلول العام ٢٠٥٠ وتمركز ما يقدر بثلثي هذا العدد في المدن، نحتاج إلى زيادة الجهود المبذولة من أجل تحقيق التنمية المستدامة، ولا سيما في مجال القضاء على الفقر والجوع والأمراض التي يمكن تجنبها.

٢٢ - وندرك نماذج التقدم المحرز في التنمية المستدامة على الأصعدة الإقليمي والوطني ودون الوطني والمحلي. ونلاحظ أن الجهود المبذولة من أجل تحقيق التنمية المستدامة تنعكس آثارها في السياسات والخطط الموضوعة على كل من الصعيد الإقليمي والوطني ودون الوطني، وأن الحكومات قد عززت التزامها بالتنمية المستدامة منذ اعتماد جدول أعمال القرن ٢١ عن طريق سن تشريعات وإقامة مؤسسات وإبرام اتفاقات والتزامات دولية وإقليمية ودون إقليمية وتنفيذها.

٢٣ - ونعيد تأكيد أهمية دعم البلدان النامية في جهودها الرامية إلى القضاء على الفقر والنهوض بتمكين الفقراء وأولئك الذين يعيشون في أوضاع من الضعف بما في ذلك جهود إزالة العقبات التي تحول دون إتاحة الفرص وتعزيز القدرة الإنتاجية، وتنمية الزراعة المستدامة، وتشجيع العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع، واستكمالها بسياسات

اجتماعية فعالة، بما فيها وضع حدود دنيا للحماية الاجتماعية، بغية تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

٢٤ - ونعرب عن بالغ القلق إزاء استمرار ارتفاع البطالة والعمالة الناقصة، ولا سيما في صفوف الشباب، ونلاحظ ضرورة أن تتناول استراتيجيات التنمية المستدامة عمالة الشباب تناولا استباقيا على كافة المستويات. وفي هذا الصدد، نقر بضرورة وضع استراتيجية عالمية للشباب والعمالة بناء على عمل منظمة العمل الدولية.

٢٥ - ونعترف بأن تغير المناخ أزمة شاملة ومستمرة ونعرب عن قلقنا لأن الآثار السلبية لتغير المناخ تؤثر بحكم نطاقها وخطورتها على كافة البلدان وتقوض قدرة كافة البلدان، ولا سيما البلدان النامية، على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتهدد استمرارية الأمم وبقاءها. ولذلك فإننا نؤكد أن مكافحة تغير المناخ تتطلب عملا عاجلا وطموحا، وفقا لمبادئ وأحكام اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

٢٦ - وتُشجَّع الدول بقوة على الامتناع عن إصدار وتطبيق أي تدابير اقتصادية أو مالية أو تجارية انفرادية لا تتوافق مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وتعيق التحقيق الكامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية.

٢٧ - ونكرر تأكيد التزامنا، المعرب عنه في خطة جوهانسبرغ التنفيذية، وفي الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، والوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٠، باتخاذ تدابير وإجراءات فعالة أخرى، طبقا للقانون الدولي، لإزالة العقبات التي تحول دون الإعمال الكامل لحق تقرير مصير الشعوب التي تعيش تحت الاحتلال الاستعماري والأجنبي الذي يظل يؤثر سلبا على تنميتها الاقتصادية والاجتماعية وكذلك على بيئتها ويتنافى مع كرامة الإنسان وقدْره وبات من المتعين مكافحته والقضاء عليه.

٢٨ - ونجدد كذلك التأكيد على أنه، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، ينبغي ألا يفسر ذلك بكونه ترخيصا أو تشجيعا لأي عمل ضد السلامة الإقليمية لأي دولة أو ضد استقلالها السياسي.

٢٩ - ونعقد العزم كذلك على اتخاذ تدابير وإجراءات فعالة أخرى، طبقا للقانون الدولي، لإزالة العقبات والقيود، وتعزيز الدعم وتلبية الاحتياجات الخاصة لمن يعيشون في مناطق متأثرة بحالات طوارئ إنسانية معقدة وفي مناطق متأثرة بالإرهاب.

٣٠ - وندرك أن العديد من الناس، لا سيما الفقراء منهم، يعتمدون مباشرة على النظم الإيكولوجية في كسب عيشهم، وفي رفاههم الاقتصادي والاجتماعي والمادي، وفي تراثهم الثقافي. ولهذا السبب، فإن من الأساسي خلق فرص العمل اللائق وتوليد الدخل بما يخفض من الفوارق في مستويات المعيشة تحسينا لتلبية احتياجات الناس وتعزيزا لسبل العيش والممارسات المستدامة والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية.

٣١ - ونؤكد وجوب أن تكون التنمية المستدامة جامعة ومتمحورة حول الناس، وتعود بالنفع على جميع الناس وتشملهم، بمن فيهم الشباب والأطفال. ونسلم بأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة أمران هامان للتنمية المستدامة ولمستقبلنا المشترك. ونعيد تأكيد التزاماتنا بضمان المساواة للمرأة في الحقوق، وفرص وصولها ومشاركتها وقيادتها في الاقتصاد والمجتمع وصنع القرار السياسي.

٣٢ - ونسلم بأن كل بلد يواجه تحديات محددة في سبيل تحقيق التنمية المستدامة ونشدد على التحديات الخاصة التي تواجه البلدان الأشد ضعفا ولا سيما البلدان الأفريقية، وأقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية وكذلك التحديات المحددة التي تواجه البلدان المتوسطة الدخل. كما أن البلدان التي هي في حالات نزاع تحتاج إلى أن تولى لها عناية خاصة.

٣٣ - ونعيد تأكيد التزامنا باتخاذ إجراءات عاجلة وملموسة للتصدي لضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك عن طريق التنفيذ المطرد لبرنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس، ونؤكد الحاجة الملحة إلى إيجاد حلول إضافية للتحديات الكبرى التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية بطريقة متضافرة لدعمها في الإبقاء على الزخم الذي حققته في تنفيذ برنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس وتحقيق التنمية المستدامة.

٣٤ - ونجدد التأكيد على أن برنامج عمل اسطنبول يوجز أولويات التنمية المستدامة في أقل البلدان نمواً ويحدد إطارا لتجديد وتعزيز الشراكة العالمية من أجل تنفيذها. ونلتزم بمساعدة أقل البلدان نمواً على تنفيذ برنامج عمل إسطنبول وكذلك جهودها الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة.

٣٥ - ونسلم بضرورة إيلاء المزيد من العناية لأفريقيا وتنفيذ ما قطع في مؤتمرات القمة والمؤتمرات الرئيسية التي عقدتها الأمم المتحدة من التزامات سبق الاتفاق عليها بشأن احتياجاتها الإنمائية. ونلاحظ أن المعونة المقدمة لأفريقيا قد تزايدت في السنوات الأخيرة. غير أنها لا تزال متخلفة عما تم التعهد به في الالتزامات المقطوعة سابقا. ونؤكد ما لدعم جهود التنمية المستدامة لأفريقيا من أولوية رئيسية بالنسبة للمجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، نلتزم مجددا بالتنفيذ الكامل للالتزامات المتفق عليها دوليا بشأن الاحتياجات الإنمائية لأفريقيا، ولا سيما تلك الواردة في إعلان الأمم المتحدة للألفية، وإعلان الأمم المتحدة بشأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وتوافق آراء مونتيري، وخطة جوهانسبرغ التنفيذية والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ إضافة إلى الإعلان السياسي بشأن الاحتياجات الإنمائية لأفريقيا لعام ٢٠٠٨.

٣٦ - وندرك القيود الخطيرة التي تواجه تحقيق التنمية المستدامة بكل أبعادها الثلاثة في البلدان النامية غير الساحلية. وفي هذا الصدد، نعيد تأكيد التزامنا بمعالجة الاحتياجات الإنمائية الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية والتحديات التي تواجهها وذلك عن طريق التنفيذ الكامل والمناسب والفعال لبرنامج عمل ألماتي بصيغته الواردة في الإعلان المتعلق باستعراض منتصف المدة للبرنامج.

٣٧ - ونقر بالتقدم الذي أحرزته البلدان المتوسطة الدخل في تحسين رفاه شعوبها، كما ندرك التحديات الإنمائية المحددة التي تواجهها في جهودها الرامية إلى القضاء على الفقر، والحد من الفوارق، وتحقيق التنمية المستدامة بطريقة شاملة تدرج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ونكرر تأكيد ضرورة أن يعزز المجتمع الدولي هذه الجهود تعزيزا كافيا، بأشكال شتى، تراعي احتياجات هذه البلدان وقدرتها على تعبئة مواردها الداخلية.

٣٨ - ونقر بضرورة وضع مقاييس أوسع نطاقا تكمل مقياس الناتج المحلي الإجمالي وذلك لتحسين اتخاذ قرارات السياسات العامة عن بيّنة، وفي هذا الصدد، نطلب إلى اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة أن تشرع، بالتشاور مع كيانات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة وسائر مؤسساتها، في برنامج عمل في هذا المجال استنادا إلى المبادرات القائمة.

٣٩ - ونسلم بأن كوكب الأرض ونظمه الإيكولوجية هي بيتنا وأن أمنا الأرض تعبير شائع في عدد من البلدان والمناطق ونلاحظ أن بعض البلدان تعترف بحقوق الطبيعة في سياق تعزيز التنمية المستدامة. ونعرب عن اقتناعنا بأنه لتحقيق توازن عادل بين الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للأجيال الحاضرة والمقبلة، يلزم تعزيز الوئام مع الطبيعة.

٤٠ - وندعو إلى اتباع نهج شمولية ومتكاملة في التنمية المستدامة تسترشد بها الإنسانية من أجل العيش في وئام مع الطبيعة وتفضي إلى بذل جهود لاستعادة عافية النظام الإيكولوجي للأرض وسلامته.

٤١ - ونعترف بالتنوع الطبيعي والثقافي للعالم ونقر بأن كافة الثقافات والحضارات يمكنها أن تسهم في التنمية المستدامة.

جيم - إشراك المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة الآخرين

٤٢ - نعيد تأكيد الدور الرئيسي لكافة مستويات الحكومة والهيئات التشريعية في تعزيز التنمية المستدامة. ونسلم كذلك بالجهود والتقدم المحرز على الصعيدين المحلي ودون الوطني، ونعترف بالدور الهام الذي يمكن أن تقوم به السلطات والمجتمعات المحلية في تنفيذ التنمية المستدامة، بأمور منها إشراك المواطنين وأصحاب المصلحة، وتزويدهم بمعلومات ذات صلة، حسب الاقتضاء، بشأن الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة. ونعترف كذلك بأهمية إشراك كافة صناع القرارات المعنيين في التخطيط لسياسات التنمية المستدامة وتنفيذها.

٤٣ - ونؤكد أن المشاركة العامة الواسعة وتوفير فرص الوصول إلى المعلومات والإجراءات القضائية والإدارية أمران أساسيان في تعزيز التنمية المستدامة. فالتنمية المستدامة تتطلب الإشراك الهادف والمشاركة الفعلية للهيئات التشريعية والقضائية على كل من الصعيد الإقليمي والوطني ودون الوطني، وإشراك كافة الفئات الرئيسية: النساء، والأطفال، والشباب، والشعوب الأصلية، والمنظمات غير الحكومية، والسلطات المحلية، والعمال والنقابات، ودوائر الأعمال والصناعة، والدوائر العلمية والتكنولوجية، ومجموعات المتطوعين والمؤسسات والمهاجرون والأسر إضافة إلى المسنين والأشخاص ذوي الإعاقة. وفي هذا الصدد، نتفق على أن نعمل بصورة وثيقة مع المجموعات الرئيسية وغيرها من الأطراف ذات المصلحة ونشجع مشاركتها الفعلية، حسب الاقتضاء، في العمليات التي تسهم في صنع القرار، والتخطيط لسياسات وبرامج التنمية المستدامة وتنفيذها على كافة المستويات.

٤٤ - ونسلم بدور المجتمع المدني وأهمية تمكين كافة أفراد المجتمع المدني من المشاركة الفعلية في التنمية المستدامة. ونعترف بأن تحسين مشاركة المجتمع المدني يتوقف، في جملة أمور، على تعزيز فرص الحصول على المعلومات، وبناء قدرة المجتمع المدني وكذلك تهيئة بيئة تمكينية. وندرك أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تسهل تدفق المعلومات بين الحكومات والجمهور. وفي هذا الصدد، من الأساسي العمل من أجل تحسين فرص الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لا سيما الشبكات والخدمات العريضة النطاق، وتجسير الفجوة الرقمية، مع الاعتراف بمساهمة التعاون الدولي في هذا الصدد.

٤٥ - ونؤكد أن للمرأة دورا حيويا يمكن أن تقوم به في تحقيق التنمية المستدامة. ونعترف بالدور القيادي للمرأة ونعقد العزم على تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وضمان مشاركتها الكاملة والفعلية في سياسات التنمية المستدامة وبرامجها وصنع القرار المتعلق بها على كافة المستويات.

٤٦ - ونقرّ بأن إنجاز التنمية المستدامة سيكون مرهونا بالمشاركة النشطة من القطاعين العام والخاص. ونسلّم بأن المشاركة النشطة من جانب القطاع الخاص يمكن أن تسهم في تحقيق التنمية المستدامة عبر سبل منها تلك الأداة الهامة المتمثلة في الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وندعم الأطر التنظيمية والسياساتية الوطنية التي تمكّن قطاعي الأعمال والصناعات من تعزيز مبادرات التنمية المستدامة، مع مراعاة أهمية تحلّي الشركات بالمسؤولية الاجتماعية. وندعو القطاع الخاص إلى اتّباع ممارسات الأعمال المسؤولة، كتلك التي يشجعها الاتفاق العالمي للأمم المتحدة.

٤٧ - ونقرّ بأهمية تقارير مراعاة الشركات لمبادئ الاستدامة، ونشجّع الشركات، ولا سيما الشركات المقيّدة في البورصات والشركات الكبيرة، على النظر في دمج معلومات الاستدامة في صلب تقاريرها الدورية أينما كان هذا ملائما. ونشجع قطاع الصناعات والحكومات المهتمة وجميع الجهات المعنية على القيام، حسب الاقتضاء، وبدعم من منظومة الأمم المتحدة، بوضع نماذج لأفضل الممارسات وتسهيل إجراءات دمج تقارير مراعاة مبادئ الاستدامة، مع مراعاة خلاصة التجارب المتعلقة بالأطر الموجودة بالفعل، وإيلاء اهتمام خاص لاحتياجات البلدان النامية، بما في ذلك احتياجاتها في مجال بناء القدرات.

٤٨ - ونسلّم بأهمية مساهمة الأوساط العلمية والتكنولوجية في تحقيق التنمية المستدامة. ونلتزم بالعمل مع الأوساط الأكاديمية والعلمية والتكنولوجية وبتعزيز التعاون فيما بينها وبالأخصّ في البلدان النامية، وذلك لسدّ الفجوة التكنولوجية بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النموّ، ولتعزيز ما بين العلوم والسياسات من تفاعل، وكذلك لتعزيز التعاون الدولي في مجال البحوث المتعلقة بالتنمية المستدامة.

٤٩ - ونؤكد أهمية مشاركة الشعوب الأصلية في تحقيق التنمية المستدامة. ونسلّم أيضا بأهمية إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية في سياق تنفيذ استراتيجيات التنمية المستدامة على الصعد العالمي والإقليمي والوطني ودون الوطني.

٥٠ - ونؤكد أهمية المشاركة النشطة للشباب في عمليات صنع القرار، وذلك نظرا لأن ما نتناوله من قضايا له تأثير عميق على الأجيال الحالية والقادمة، وأن مساهمة الأطفال

والشباب أمر حيوي لتحقيق التنمية المستدامة. ونسلّم أيضا بضرورة تعزيز حوار الأجيال والتضامن فيما بينها عن طريق أخذ آرائها بعين الاعتبار.

٥١ - ونؤكّد أهمية مشاركة العمال والنقابات في تعزيز التنمية المستدامة. وبما أن النقابات هي الجهات الممثلة للعمّال، فهي تعدّ من الشركاء المهمين في تهيئة المجال لتحقيق التنمية المستدامة، ولا سيما في بعدها الاجتماعي. ويعدّ تزويد العمّال والنقابات بالمعلومات المتعلقة بالاستدامة في جميع المستويات، بما في ذلك في أماكن العمل، وتثقيفهم في شؤونها وتدريبهم عليها أمورا رئيسية لتعزيز قدرتهم على تدعيم التنمية المستدامة.

٥٢ - ونسلّم بأن المزارعين، بمن فيهم صغار المزارعين والصيادون والرعاة وزرّاع الأحراج، يمكن أن يقدّموا إسهامات هامة في تحقيق التنمية المستدامة من خلال مزاولتهم الأنشطة الإنتاجية السليمة بيئيا، وأن يعزّزوا الأمن الغذائي وأسباب الرزق المتاحة للفقراء، وأن ينشّطوا الإنتاج والنمو الاقتصادي المطرد.

٥٣ - ونلاحظ الإسهامات القيمة التي يمكن للمنظمات غير الحكومية أن تقدّمها، وتلك التي تقدّمها بالفعل، لتعزيز التنمية المستدامة من خلال خبراتها وتجاربها وقدراتها الراسخة والمتنوعة، وخاصة في مجالات التحليل وتبادل المعلومات والمعارف وتعزيز الحوار ودعم تنفيذ تدابير التنمية المستدامة.

٥٤ - ونسلّم بما للأمم المتحدة من دور محوري في الدفع قدما بجدول أعمال التنمية المستدامة. وكذلك نقرّ، في هذا الصدد، بمساهمات المنظمات الدولية المعنية الأخرى، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، ونؤكد أهمية تعاونها مع بعضها بعضا ومع الأمم المتحدة، كل في إطار ولايته، مع تسليمنا بدورها في حشد الموارد من أجل التنمية المستدامة.

٥٥ - ونلتزم بإعادة تنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة التي أطلقناها في ريو دي جانيرو في عام ١٩٩٢. وندرك ضرورة إعطاء مساعينا التعاونية لتحقيق التنمية المستدامة زخما جديدا، ونلتزم بالعمل مع المجموعات الرئيسية وغيرها من الأطراف المعنية على سد الثغرات التي تعتور التنفيذ.

ثالثا - الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر

٥٦ - نؤكد أن لكل بلد نُهُجه ورؤاه ونماذجه وأدواته التي تختلف تبعا لظروف كل بلد وأولوياته الوطنية لتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة، وهي هدفنا الأسمى. ونحن نرى في هذا الصدد أن الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر هو من

الأدوات الهامة المتاحة لتحقيق التنمية المستدامة، ونرى أنه يمكن أن يتيح خيارات لمقرّري السياسات، على ألا يُنظر إليه كمجموعة من القواعد الجامدة. ونشدّد على أنه ينبغي للاقتصاد الأخضر أن يسهم في القضاء على الفقر، وفي تحقيق النموّ الاقتصادي المطّرد، وتعزيز الإدماج الاجتماعي، وتحسين رفاه الإنسان، وخلق فرص العمل وتوفير العمل اللائق للجميع، مع الحرص في الوقت ذاته على استمرار النظم الإيكولوجية لكوكب الأرض في تأدية وظائفها على نحو سليم.

٥٧ - ونؤكد ضرورة أن تسترشد سياسات الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر بمبادئ ريو كافة وبجدول أعمال القرن ٢١ وخطة جوهانسبرغ التنفيذية وأن يتم وضعها وفقا لهذه المبادئ، وأن تسهم تلك السياسات في تحقيق ما يتصل بهذا الموضوع من أهداف إنمائية متفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

٥٨ - ونؤكد ضرورة أن يُراعى ما يلي في سياسات الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر:

(أ) أن تكون متسقة مع القانون الدولي؛

(ب) أن تحترم السيادة الوطنية لكل بلد على موارده الطبيعية، مع مراعاة ظروفه الوطنية وأهدافه ومسؤولياته وأولوياته وحيّزه السياساتي في ما يتعلق بالأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة؛

(ج) أن تكون مدعومة ببيئة مؤاتية ومؤسّسات تؤدّي وظائفها بشكل جيد على جميع المستويات، مع قيام الحكومات بدور قيادي ومشاركة جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك المجتمع المدني؛

(د) أن تعزّز النمو الاقتصادي المطّرد والشامل للجميع، وأن تساعد على الابتكار وعلى استفادة الجميع من الفرص والمزايا، وعلى تمكين جميع الناس واحترام جميع حقوق الإنسان؛

(هـ) أن تراعي احتياجات البلدان النامية، ولا سيما تلك التي تواجه ظروفا خاصة؛

(و) أن تعزّز التعاون الدولي، بما في ذلك توفير الموارد المالية للبلدان النامية وبناء قدراتها ونقل التكنولوجيا إليها؛

(ز) أن تتجنّب فعليا المشروطية غير المبرّرة للمساعدة الإنمائية الرسمية والتمويل؛

(ح) ألا تشكل وسيلة للتمييز التعسّفي أو غير المبرَّر، أو تقييدا مقنّعا للتجارة الدولية، وأن تتجنب الإجراءات الأحادية الجانب للتعامل مع التحدّيات البيئية الخارجة عن نطاق ولاية البلد المستورد، وأن تكفل الاستناد، قدر الإمكان، إلى التوافق الدولي في الآراء فيما يتخذ من تدابير بيئية لمعالجة المشاكل البيئية العالمية أو العابرة للحدود؛

(ط) أن تسهم في سدّ الفجوات التكنولوجية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وفي الحد من التبعية التكنولوجية للبلدان النامية، وذلك بالاستعانة بجميع التدابير الملائمة؛

(ي) أن تعزّز رفاه الشعوب الأصلية ومجتمعاتها، وسائر المجتمعات المحلية والتقليدية والأقليات العرقية، مع الاعتراف بهويّاتها وثقافاتها ومصالحها ودعمها، وأن تتجنّب تعريض تراثها الثقافي وممارساتها ومعارفها التقليدية للخطر، وأن تحافظ على النهج غير السوقية التي تسهم في القضاء على الفقر وتحترم هذه النهج؛

(ك) أن تعزّز رفاه النساء والأطفال والشباب وذوي الإعاقة وصغار الملاك ومزارعي الكفاف والصيادين والعاملين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأن تحسّن أسباب رزق الفئات الفقيرة والضعيفة وتساعد على تمكينها، وبالأخصّ في البلدان النامية؛

(ل) أن تعبّئ كامل طاقات المرأة والرجل وتكفل تساويهما في المشاركة؛

(م) أن تعزّز الأنشطة الإنتاجية التي تسهم في القضاء على الفقر في البلدان النامية؛

(ن) أن تعالج الشواغل المتصلة بعدم المساواة، وتعزّز الإدماج الاجتماعي، بما في ذلك وضع الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية؛

(س) أن تشجّع اتّباع أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة؛

(ع) أن تشكل امتدادا للجهود الرامية إلى إيجاد نهج إنمائية منصفة وشاملة للجميع للتغلب على الفقر وعدم المساواة.

٥٩ - نعتبر تنفيذ سياسات الاقتصاد الأخضر في بلدان تسعى إلى تطبيقها في سياق التحوّل إلى التنمية المستدامة بمثابة مسعى مشترك، ونقرّ بأن لكل بلد أن يختار النهج الذي يناسبه وفقا للخطط والاستراتيجيات والأولويات الوطنية للتنمية المستدامة.

٦٠ - ونقرّ بأن الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر سيعزّز قدرتنا على إدارة الموارد الطبيعية على نحو مستدام، وسيزيد من كفاءة استخدام الموارد ويقلّل من الهدر بفضل انخفاض الآثار السلبية على البيئة.

٦١ - وندرك أن اتخاذ إجراءات عاجلة حيال أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة حيثما كانت يظل عنصرا أساسيا لمعالجة قضية الاستدامة البيئية، وتعزيز حفظ التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية واستغلالهما استغلالا مستداما، وتجدّد الموارد الطبيعية، وتعزيز النمو العالمي المطّرد والمنصف والشامل للجميع.

٦٢ - ونشجع كل بلد من البلدان على النظر في تنفيذ سياسات الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر في إطار السعي إلى دفع عجلة النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل بشكل مطّرد ومنصف وشامل للجميع، ولا سيما النساء والشباب والفقراء. ونشير في هذا الصدد إلى أهمية إكساب العمّال المهارات اللازمة عبر سبل منها التعليم وبناء القدرات، وتزويدهم بالحماية الاجتماعية والصحية اللازمة. وفي هذا الصدد، نشجع جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك قطاعا الأعمال والصناعات، على تقديم إسهاماتها، حسب الاقتضاء. وندعو الحكومات إلى تحسين المعرفة بالاتجاهات السائدة والتطوّرات والمعوّقات المتصلة بفرص العمل وتعزيز القدرة على تحليل هذه المعلومات، وإلى دمج البيانات ذات الصلة في الإحصاءات الوطنية، وذلك بدعم من وكالات الأمم المتحدة المعنية، كل في إطار ولايته.

٦٣ - ونسلّم بأهمية تقييم العوامل الاجتماعية والبيئية والاقتصادية بكامل نطاقها، ونشجّع على دمجها في عمليات صنع القرار متى سمحت الظروف والأحوال الوطنية. ونقرّ بأنه من المهم أن تؤخذ في الحسبان الفرص والتحدّيات التي تنطوي عليها سياسات الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، وكذلك ما تنطوي عليه من تكاليف ومنافع، وذلك بالاستعانة بأفضل البيانات والتحليلات العلمية المتاحة. ونقرّ بأن تطبيق مزيج من التدابير على الصعيد الوطني، منها التدابير التنظيمية والطوعية وخلافها، بما يتماشى والالتزامات القائمة بموجب الاتفاقات الدولية، من شأنه أن يعزّز الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر. ونؤكد من جديد أن السياسات الاجتماعية أمر حيوي لتعزيز التنمية المستدامة.

٦٤ - ونقرّ بأن مشاركة جميع الأطراف المعنية وما تقيمه من شراكات وما تقوم به تواصل شبكي وتبادل للخبرات على جميع المستويات كلها أمور يمكن أن تساعد البلدان على أن تستفيد من بعضها بعضا سبل تحديد سياسات التنمية المستدامة الملائمة، بما في ذلك سياسات

الاقتصاد الأخضر. ونلاحظ التجارب الإيجابية لبعض البلدان، بما فيها بعض البلدان النامية، على صعيد اعتماد سياسات الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر من خلال اتباع نهج شامل، ونرحّب بما يجري من تبادل طوعي للخبرات، وما يُضطلع به من بناء للقدرات في مختلف مجالات التنمية المستدامة.

٦٥ - ونسلّم بما لتكنولوجيات الاتصالات من أثر نافذ، بما في ذلك تكنولوجيات الربط والتطبيقات المبتكرة لتشجيع تبادل المعارف والتعاون التقني وبناء القدرات من أجل التنمية المستدامة. ويمكن توظيف هذه التكنولوجيات والتطبيقات في بناء القدرات وإتاحة المجال لتبادل الخبرات والمعارف في مختلف مجالات التنمية المستدامة بطريقة منفتحة وشفافة.

٦٦ - وإدراكا منّا لأهمية الربط بين التمويل والتكنولوجيا وبناء القدرات والاحتياجات الوطنية في سياسات التنمية المستدامة، بما في ذلك الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، ندعو منظومة الأمم المتحدة إلى أن تقوم، بالتعاون مع الجهات المانحة والمنظمات الدولية المعنية، بالتنسيق وتوفير معلومات، بناء على الطلب، عما يلي:

(أ) المواءمة بين البلدان المهتمة بالأمر وبين الشركاء الأنسب لتقديم الدعم المطلوب؛

(ب) أدوات العمل و/أو أفضل الممارسات المتبعة في تطبيق سياسات الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر على جميع الصعد؛

(ج) النماذج أو الأمثلة الجيدة لسياسات الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر؛

(د) المنهجيات المتبعة في تقييم سياسات الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر؛

(هـ) الأطر الحالية والناشئة التي تسهم في تحقيق ذلك.

٦٧ - ونؤكد أهمية اضطلاع الحكومات بدور قيادي في وضع السياسات والاستراتيجيات من خلال عملية شاملة وشفافة. ونحيط أيضا علما بالجهود التي تبذلها البلدان، بما فيها البلدان النامية، التي بدأت بالفعل عمليات لإعداد استراتيجيات وسياسات وطنية للاقتصاد الأخضر دعما للتنمية المستدامة.

٦٨ - وندعو الجهات المعنية، بما فيها اللجان الإقليمية للأمم المتحدة، ومنظمات الأمم المتحدة وهيئاتها، وسائر المنظمات الحكومية الدولية والإقليمية والمؤسسات المالية الدولية والمجموعات الرئيسية المعنية بالتنمية المستدامة، كل في نطاق ولايته، إلى أن تدعم البلدان

النامية، بناءً على طلبها، لتحقيق التنمية المستدامة، بطرق من بينها الأخذ بسياسات الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، ولا سيما في أقل البلدان نموا.

٦٩ - وندعو أيضا أوساط الأعمال التجارية والصناعة إلى أن تساهم، حسب الاقتضاء، ووفقا للتشريعات الوطنية، في جهود التنمية المستدامة وتضع استراتيجيات للاستدامة تشمل، في جملة أمور، سياسات الاقتصاد الأخضر.

٧٠ - ونسلّم بدور التعاونيات والمشاريع البالغة الصغر في المساهمة في تحقيق الإدماج الاجتماعي والحد من الفقر، ولا سيما في البلدان النامية.

٧١ - ونشجع الشراكات القائمة والجديدة، بما فيها الشراكات بين القطاعين العام والخاص، على تعبئة تمويل عام يكمّله القطاع الخاص، مع مراعاة مصالح المجتمعات المحلية وأهالي الشعوب الأصلية، عند الاقتضاء. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تدعم الحكومات مبادرات التنمية المستدامة، بما في ذلك تشجيع القطاع الخاص على المساهمة في دعم سياسات الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر.

٧٢ - وندرك الدور البالغ الأهمية للتكنولوجيا وأهمية تشجيع الابتكار، وبخاصة في البلدان النامية. وندعو الحكومات، حسب الاقتضاء، إلى تهيئة أطر تمكينية تشجع الأخذ بالتكنولوجيا السليمة بيئيا، والبحث والتطوير، والابتكار، تحقيقا لأغراض من بينها دعم الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر.

٧٣ - ونشدد على أهمية نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية، ونشير إلى الأحكام المتعلقة بنقل التكنولوجيا والتمويل والحصول على المعلومات وحقوق الملكية الفكرية على النحو المتفق عليه في خطة جوهانسبرغ التنفيذية، وبخاصة دعوتها إلى تعزيز وتيسير، وعند الاقتضاء، تمويل الحصول على التكنولوجيا السليمة بيئيا وما يقابلها من معارف، وتطوير هذه التكنولوجيات ونقلها ونشرها، ولا سيما في البلدان النامية وذلك بشروط مواتية، تشمل الشروط التساهلية والتفضيلية، على النحو الذي تم الاتفاق عليه بين جميع الأطراف. ونحيط أيضا علما بتواصل تقدم المناقشات والاتفاقات المتعلقة بهذه المسائل منذ وضع خطة جوهانسبرغ التنفيذية.

٧٤ - ونسلّم بضرورة دعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية التي تختار تنفيذ سياسات الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية والقضاء على الفقر، وذلك عن طريق مَدِّها بالمساعدة التقنية والتكنولوجية.

رابعا – الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة

ألف – توطيد الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة

٧٥ – نؤكد أهمية إيجاد إطار مؤسسي معزّز للتنمية المستدامة يستجيب على نحو متّسق وفعّال للتحديات الراهنة والمقبلة ويسدّ بكفاءة الثغرات الحالية التي تعتري تنفيذ جدول أعمال التنمية المستدامة. وينبغي أن يدمج الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة بطريقة متوازنة وأن يحسِّن التنفيذ بوسائل من بينها تعزيز الاتساق، والتنسيق، وتجنب ازدواجية الجهود واستعراض التقدم المحرز في تحقيق التنمية المستدامة. ونجدد التأكيد أيضا على أن ذلك الإطار ينبغي أن يتسم بالشمولية والشفافية والفعالية، وأن يضع حلولا مشتركة ذات صلة بالتحديات العالمية التي تعترض تحقيق التنمية المستدامة.

٧٦ – وندرك أن الحوكمة الفعّالة على الصعد المحلي ودون الوطني والوطني والإقليمي والعالمي التي تمثّل أصوات ومصالح الجميع أمر بالغ الأهمية للدفع بعجلة التنمية المستدامة. وينبغي ألا يكون توطيد الإطار المؤسسي وإصلاحه هدفا في حد ذاته، بل وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة. وندرك أن إيجاد إطار مؤسسي محسّن وأكثر فعالية للتنمية المستدامة على الصعيد الدولي، ينبغي أن ينسجم مع مبادئ ريو، ويستند لجدول أعمال القرن ٢١، وخطة جوهانسبرغ التنفيذية وأهدافها بشأن الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة، وأن يسهم في تنفيذ التزاماتنا المنبثقة عن نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة ومؤتمرات القمة التي عقدتها في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وما يتصل بها، وأن يراعي الأولويات الوطنية والاستراتيجيات الإنمائية وأولويات البلدان النامية. ولذلك نعقد العزم على أن نعزّز الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة، بما يجعله يركز على أمور من جملتها:

(أ) تعزيز التكامل المتوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة؛

(ب) الأخذ بنهج عملي المنحى يستند إلى النتائج ويولي المراعاة الواجبة لجميع القضايا الشاملة ذات الصلة بالموضوع بهدف المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة؛

(ج) تأكيد أهمية أوجه الترابط فيما بين القضايا والتحديات الرئيسية، والحاجة إلى التماس نهج منتظم إزاءها على جميع المستويات ذات الصلة؛

(د) تحسين الاتساق، والتقليل من التفتت والتداخل وزيادة الفعالية والكفاءة والشفافية، والعمل في الوقت نفسه على تدعيم التنسيق والتعاون؛

(هـ) تشجيع مشاركة جميع البلدان في عمليات صنع القرار مشاركة كاملة وفعّالة؛

(و) إشراك الزعماء السياسيين الرفيعي المستوى، وتقديم التوجيه في مجال السياسات، وتحديد إجراءات معيّنة تكفل تعزيز تنفيذ تدابير التنمية المستدامة تنفيذا فعالا، بما في ذلك من خلال التبادل الطوعي للتجارب والدروس المستفادة؛

(ز) تعزيز الصلة بين العلم والسياسات من خلال إجراء تقييمات علمية شاملة تستند إلى البراهين وتتسم بالشفافية، وتيسير سبل الحصول على ما يتصل بذلك من بيانات موثوقة تقدَّم في الوقت المناسب في المجالات ذات الصلة بالأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، في ظل الآليات القائمة، حسب الاقتضاء؛ والقيام، في هذا الصدد، بتعزيز مشاركة جميع البلدان في عمليات التنمية المستدامة وبناء القدرات على الصعيد الدولي ولا سيما لصالح البلدان النامية، بما في ذلك فيما يتصل باضطلاعها هي بعمليات الرصد والتقييم؛

(ح) تحسين مشاركة هيئات المجتمع المدني والجهات المعنية الأخرى وإشراكها بفعالية في المنتديات الدولية ذات الصلة، والعمل، في هذا الصدد، على تشجيع توخي الشفافية والمشاركة الواسعة للجمهور وإقامة الشراكات لتحقيق التنمية المستدامة؛

(ط) تعزيز استعراض وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ جميع التزامات التنمية المستدامة، بما فيها الالتزامات المتعلقة بوسائل التنفيذ.

باء – تعزيز الترتيبات الحكومية الدولية لأغراض التنمية المستدامة

٧٧ – نسلّم بالأهمية البالغة التي يكتسيها تصميم نظام معزز متعدد الأطراف يتسم بالشمولية والشفافية والفعالية ويكون ثمرة إصلاح، لكي يتسنى التصدي على نحو أفضل للتحديات الملحة على الصعيد العالمي التي تطرحها التنمية المستدامة، في الوقت الراهن، عن طريق الاعتراف بعالمية الأمم المتحدة ودورها المحوري، وإعادة تأكيد التزامنا بتشجيع فعالية وكفاءة منظومة الأمم المتحدة وتعزيزهما.

٧٨ – ونشدد على ضرورة تعزيز الاتساق والتنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة، والعمل في الوقت ذاته، على كفالة المساءلة المناسبة أمام الدول الأعضاء، بطرق منها تحسين الاتساق في الإبلاغ وتدعيم جهود التعاون في إطار الآليات والاستراتيجيات القائمة المشتركة بين الوكالات، وذلك بهدف الدفع بعجلة تحقيق التكامل بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة ضمن منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال تبادل المعلومات بين وكالاتها وصناديقها وبرامجها، وأيضا مع المؤسسات المالية الدولية والمنظمات الأخرى المعنية مثل منظمة التجارة العالمية، كل في نطاق ولايته.

٧٩ - ونشدد على ضرورة وضع إطار مؤسسي محسّن وأكثر فعالية للتنمية المستدامة يسترشد بالمهام المحددة اللازمة والولايات المعنية؛ ويعالج أوجه القصور في النظام الراهن؛ ويأخذ جميع الآثار ذات الصلة في الاعتبار؛ ويعزّز أوجه التآزر والاتساق؛ ويسعى إلى تجنب الازدواجية وإزالة أوجه التداخل الذي لا داعي له في منظومة الأمم المتحدة؛ ويقلّل من الأعباء الإدارية، ويستند إلى الترتيبات القائمة.

الجمعية العامة

٨٠ - نجدد تأكيد دور الجمعية العامة وسلطتها في التصدي للمسائل التي تثير قلق المجتمع الدولي على الصعيد العالمي، على النحو المحدد في الميثاق.

٨١ - ونجدد كذلك تأكيد المكانة المركزية التي تتبوؤها الجمعية العامة باعتبارها الجهاز الرئيسي للتداول وتقرير السياسات والتمثيل في الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، ندعو الجمعية العامة إلى أن تعزّز دمج التنمية المستدامة باعتبارها عنصرا أساسيا في الإطار الشامل لأنشطة الأمم المتحدة، وأن تراعي على نحو كاف قضايا التنمية المستدامة لدى وضع جدول أعمالها، بما في ذلك من خلال عقد حوارات دورية رفيعة المستوى.

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٨٢ - نجدد التأكيد على أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي هيئة رئيسية لاستعراض السياسات، والحوار بشأن السياسات وتقديم التوصيات فيما يتعلق بقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية وكذلك لمتابعة الأهداف الإنمائية للألفية، ويمثل آليةً مركزية للتنسيق في منظومة الأمم المتحدة والإشراف على الهيئات الفرعية التابعة له، ولا سيما لجانه الفنية، ولتشجيع تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ بتعزيز الاتساق والتنسيق على نطاق المنظومة. ونجدد أيضا تأكيد الدور الرئيسي الذي يؤديه المجلس في التنسيق بين الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة عموما، بما يكفل الاتساق فيما بينها وتجنب ازدواجية المهام المسندة والأنشطة المنفذة.

٨٣ - ونلتزم بتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي في إطار الولاية المنوطة به بموجب الميثاق، باعتباره هيئة رئيسية للمتابعة المتكاملة والمنسّقة لنتائج جميع مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وما يتصل بها، ونسلّم بدوره الرئيسي في تحقيق التكامل المتوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة. ونتطلع إلى استعراض تنفيذ قرار الجمعية العامة ٦١-١٦ بشأن تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

منتدى سياسي رفيع المستوى

٨٤ - نقرر تأسيس منتدى سياسي حكومي دولي عالمي رفيع المستوى، بالاستفادة من مواطن القوة لدى لجنة التنمية المستدامة ومن تجاربها ومواردها وطرائق مشاركتها الشاملة، واستبدال اللجنة في وقت لاحق. ويتولى المنتدى السياسي الرفيع المستوى متابعة تنفيذ تدابير التنمية المستدامة، وينبغي أن يتجنب التداخل مع الهياكل والهيئات والكيانات القائمة بطريقة فعالة من حيث التكلفة.

٨٥ - ويمكن للمنتدى الرفيع المستوى أن يقوم بما يلي:

(أ) توفير القيادة السياسية وتقديم التوجيه وإصدار التوصيات في مجال التنمية المستدامة؛

(ب) تعزيز التكامل بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة بصورة كلية وشاملة لعدة قطاعات على جميع المستويات؛

(ج) توفير منبر نشط لإجراء حوارات منتظمة وتقييم الأوضاع ووضع الخطط للنهوض بالتنمية المستدامة؛

(د) وضع جدول أعمال مركّز وديناميي وعملي المنحى، يكفل تناول التحديات الجديدة والناشئة في مجال التنمية المستدامة على النحو الملائم؛

(هـ) متابعة واستعراض التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالتنمية المستدامة، الواردة في جدول أعمال القرن ٢١، وخطة جوهانسبرغ التنفيذية، وبرنامج عمل بربادوس، واستراتيجية موريشيوس، ونتائج هذا المؤتمر، والنتائج ذات الصلة التي تمخضت عنها سائر مؤتمرات القمة والمؤتمرات التي عقدتها الأمم المتحدة، حسب الاقتضاء، بما فيها نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا، وكذلك وسائل تنفيذ تلك النتائج كل على حدة؛

(و) تشجيع مشاركة وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها على مستوى رفيع وعلى نطاق المنظومة بأسرها، ودعوة سائر المؤسسات المالية والتجارية المتعددة الأطراف والمختصة، وهيئات معاهدات، من أجل المشاركة في أنشطة المنتدى، حسب الاقتضاء، في حدود ولاية كل منها، ووفقا لقواعد الأمم المتحدة وأحكامها؛

(ز) تحسين التعاون والتنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة بشأن برامج التنمية المستدامة وسياساتها؛

(ح) الترويج للشفافية والتنفيذ عن طريق زيادة تعزيز الدور الاستشاري الذي تضطلع به المجموعات الرئيسية وسائر أصحاب المصلحة ذوي الصلة وزيادة تعزيز مشاركة هذه الأطراف على المستوى الدولي من أجل الاستفادة من خبراتها على أفضل وجه، مع الاحتفاظ بالطابع الحكومي الدولي للمناقشات؛

(ط) تشجيع تبادل أفضل الممارسات والتجارب المتعلقة بتحقيق التنمية المستدامة، والقيام، على نحو طوعي، بتيسير تبادل التجارب، بما في ذلك النجاحات والتحديات والدروس المستخلصة؛

(ي) تعزيز اتساق سياسات التنمية المستدامة وتنسيقها على نطاق المنظومة؛

(ك) تمتين الصلة بين العلوم والسياسات عن طريق استعراض الوثائق لجمع شتات المعلومات والتقييمات، بما في ذلك من خلال إعداد تقرير عن التنمية المستدامة على النطاق العالمي، استنادا إلى التقييمات الحالية؛

(ل) تعزيز عمليات صنع القرار القائمة على الأدلة على جميع المستويات، والإسهام في توطيد الجهود الجارية في البلدان النامية لبناء القدرات في مجال جمع البيانات وتحليلها.

٨٦ - ونقرر القيام بعملية تفاوض حكومية دولية مفتوحة وشفافة وجامعة، في إطار الجمعية العامة، لتحديد شكل المنتدى الرفيع المستوى وجوانبه التنظيمية، توخّيا لعقد أول اجتماع للمنتدى الرفيع المستوى في بداية الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة. وسننظر أيضا في ضرورة تعزيز التضامن بين الأجيال لتحقيق التنمية المستدامة، مع أخذ احتياجات الأجيال المقبلة في الحسبان، بسبل منها دعوة الأمين العام إلى تقديم تقرير عن هذه المسألة.

جيم - الركيزة البيئية في سياق التنمية المستدامة

٨٧ - نؤكد من جديد ضرورة تعزيز الإدارة البيئية على الصعيد الدولي في سياق الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة، بغية تحسين التكامل المتوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة، وكذلك تحسين التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة.

٨٨ - ونلتزم بتعزيز الدور المنوط ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة بوصفه السلطة البيئية العالمية الرائدة التي تحدد جدول الأعمال البيئي العالمي، وتشجع على تنفيذ البعد البيئي للتنمية المستدامة بصورة متسقة داخل منظومة الأمم المتحدة، وتضطلع بدور النصير الرسمي لقضايا البيئة العالمية. ونؤكد من جديد القرار ٢٩٩٧ (د-٢٧) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٢ المنشئ لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والقرارات الأخرى ذات الصلة التي تعزز ولاية

البرنامج، وكذلك إعلان نيروبي الصادر عام ١٩٩٧ بشأن دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة وولايته وإعلان مالمو الوزاري الصادر عام ٢٠٠٠. وفي هذا الصدد، ندعو الجمعية العامة إلى أن تتخذ، في دورتها السابعة والستين، قرارا بتعزيز برنامج الأمم المتحدة للبيئة والارتقاء به على النحو التالي:

(أ) ضم جميع بلدان العالم إلى عضوية مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، واتخاذ أي تدابير أخرى لتعزيز إدارته واستجابته وخضوعه للمساءلة أمام الدول الأعضاء؛

(ب) توفير موارد مالية مأمونة ومستقرة وكافية، وزيادة حجمها، وذلك من الميزانية العادية للأمم المتحدة ومن التبرعات لتمكينه من أداء ولايته؛

(ج) تعزيز صوت برنامج الأمم المتحدة للبيئة وقدرته على الوفاء بولايته التنسيقية داخل منظومة الأمم المتحدة عن طريق تقوية مشاركة البرنامج في هيئات التنسيق الرئيسية للأمم المتحدة، وتمكين البرنامج من قيادة الجهود المبذولة لصوغ الاستراتيجيات البيئية على نطاق منظومة الأمم المتحدة؛

(د) التشجيع على تمتين الصلة بين العلوم والسياسات، استنادا إلى الصكوك الدولية والتقييمات وأفرقة الخبراء وشبكات المعلومات القائمة، بما في ذلك عملية توقعات البيئة العالمية، باعتبارها واحدة من العمليات الرامية إلى الجمع بين المعلومات والتقييمات لدعم اتخاذ قرارات مستنيرة؛

(هـ) نشر المعلومات البيئية القائمة على الأدلة والعمل على تبادلها، وتوعية الرأي العام بشأن القضايا البيئية الأساسية والناشئة؛

(و) تقديم خدمات بناء القدرات للبلدان، ودعم الحصول على التكنولوجيا وتيسيره؛

(ز) القيام تدريجيا بتوحيد وظائف المقر في نيروبي، إضافة إلى تعزيز حضوره على الصعيد الإقليمي، بغية مساعدة البلدان، بناء على طلبها، في تنفيذ سياساتها البيئية الوطنية، مع التعاون بصورة وثيقة مع سائر الكيانات المختصة في منظومة الأمم المتحدة؛

(ح) كفالة المشاركة الفعالة من جانب جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة، بالاعتماد على أفضل الممارسات والنماذج المتوافرة لدى المؤسسات المختصة المتعددة الأطراف، واستكشاف آليات جديدة لتعزيز الشفافية وإشراك المجتمع المدني بصورة فعالة.

٨٩ - وندرك ما قدمته الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف من إسهامات كبيرة للتنمية المستدامة. ونعترف بالجهود المبذولة فعلا لتعزيز أوجه التآزر بين الاتفاقيات الثلاث في

مجموعة المواد الكيميائية والنفايات (اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات والتخلص منها عبر الحدود واتفاقية وروتردام المتعلقة بتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات معينة خطرة متداولة في التجارة الدولية، واتفاقية استوكهولم المتعلقة بالملوثات العضوية الثابتة). ونحن نشجع الأطراف في الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف على النظر في اتخاذ مزيد من التدابير، في إطار هذه المجموعة وغيرها من المجموعات، حسب الاقتضاء، لتعزيز اتساق السياسات على جميع المستويات ذات الصلة، وتحسين الكفاءة، والحد من التداخل والازدواجية غير الضروريين، وتحسين التنسيق والتعاون في إطار الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، بما في ذلك اتفاقيات ريو الثلاث، وكذلك مع منظومة الأمم المتحدة في الميدان.

٩٠ - ونؤكد ضرورة مواصلة الاستعراض المنتظم لحالة بيئة الأرض المتغيرة وتأثيرها في رفاه الإنسان، وفي هذا الصدد، نرحب باتخاذ مبادرات من قبيل عملية توقعات البيئة العالمية الرامية إلى الجمع بين المعلومات البيئية والتقييمات البيئية وبناء القدرات على الصعيدين الوطني والإقليمي لدعم صنع قرارات مستنيرة.

دال - المؤسسات المالية الدولية والأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة

٩١ - ندرك ضرورة إيلاء الاعتبار الواجب للتنمية المستدامة من جانب برامج منظومة الأمم المتحدة وصناديقها ووكالاتها المتخصصة، وسائر الكيانات ذات الصلة من قبيل المؤسسات المالية الدولية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، وفقا للولايات المنوطة بكل منها. وفي هذا الصدد، فنحن ندعوها إلى مواصلة تعزيز إدماج التنمية المستدامة في ولاياتها وبرامجها واستراتيجياتها وعملياتها المتصلة بصنع القرارات، دعمًا للجهود التي تبذلها جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، في سبيل تحقيق التنمية المستدامة.

٩٢ - ونجدد تأكيد أهمية توسيع وتعزيز مشاركة البلدان النامية في اتخاذ القرارات ووضع المعايير في مجال الاقتصاد الدولي، وفي هذا الصدد، نحيط علما بالقرارات المهمة المتخذة في الآونة الأخيرة بشأن إصلاح هياكل إدارة مؤسسات بريتون وودز ونظام الحصص وحقوق التصويت الخاصة بها، بما يستجيب بصورة أفضل للواقع الراهن ويعزز تمثيل البلدان النامية في تلك المؤسسات ومشاركتها في أنشطتها، ونكرر تأكيد أهمية إصلاح إدارة شؤون تلك المؤسسات بغية زيادة فعاليتها ومصداقيتها وخضوعها للمساءلة وشرعيتها.

٩٣ - وندعو إلى زيادة تكامل الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة على نطاق منظومة الأمم المتحدة بأسرها، ونطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقريرا عن التقدم المحرز في هذا الصدد. وإدراكا منا لأهمية تعزيز

تنسيق السياسات المتبعة داخل الهياكل الأساسية للأمانة العامة للأمم المتحدة، ندعو أيضا إلى مراعاة أهمية هذا الأمر، وذلك بغية كفالة الاتساق على نطاق المنظومة دعما للتنمية المستدامة، مع ضمان الخضوع للمساءلة أمام الدول الأعضاء.

٩٤ - وندعو مجالس إدارة الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة التابعة لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي إلى النظر في اتخاذ التدابير المناسبة لإدماج الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في جميع الأنشطة التنفيذية التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة. ونشدد أيضا على أن زيادة المساهمات المالية في جهاز الأمم المتحدة الإنمائي أمرٌ أساسي لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وفي هذا الصدد، فإننا ندرك الصلات العضوية القائمة بين زيادة الفعالية والكفاءة والاتساق في جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، وبين تحقيق نتائج فعلية في مجال مساعدة البلدان النامية على القضاء على الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة.

٩٥ - ونشدد على ضرورة تعزيز الأنشطة التنفيذية الموجهة نحو التنمية التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة في الميدان، والتي تستجيب بصورة جيدة للأولويات الوطنية للبلدان النامية في مجال التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، نشدد على أن الخصائص والمبادئ الأساسية للأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة، المبينة في قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، توفّر الإطار الشامل لجميع المسائل المتصلة بعمليات المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة في الميدان. وندرك أهمية تعزيز التنسيق في منظومة الأمم المتحدة. وإننا نتطلع إلى تلقّي نتائج التقييم المستقل لمبادرة ''توحيد الأداء''.

٩٦ - وندعو منظومة الأمم المتحدة إلى تحسين إدارة المرافق والعمليات، عن طريق أخذ ممارسات التنمية المستدامة في الحسبان، والاستفادة من الجهود المبذولة حاليا، وتعزيز فعالية الكلفة، وفقا للأطر التشريعية، بما فيها القواعد والأنظمة المالية، مع الحرص على الخضوع للمساءلة أمام الدول الأعضاء.

هاء - على الصعيد الإقليمي والوطني ودون الوطني والمحلي

٩٧ - -نقر بأهمية البعد الإقليمي للتنمية المستدامة. فالأطر الإقليمية يمكنها أن تكمّل وتيسّر ترجمة سياسات التنمية المستدامة بفعالية إلى واقع ملموس على المستوى الوطني.

٩٨ - ونشجع السلطات الإقليمية والوطنية ودون الوطنية والمحلية، حسب الاقتضاء، على إعداد استراتيجيات للتنمية المستدامة واستخدامها، باعتبارها أدوات أساسية لتوجيه عملية صنع القرار وتحقيق التنمية المستدامة على جميع المستويات، وفي هذا الصدد، نقر بأن البيانات

والمعلومات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المتكاملة والتحليل والتقييم الفعالين لعملية التنفيذ، أمران مهمان في عمليات صنع القرار.

٩٩ - ونشجع العمل على كل من الصعيد الإقليمي والوطني ودون الوطني والمحلي لتيسير سبل الحصول على المعلومات ومشاركة الجمهور واللجوء إلى القضاء في المسائل البيئية، حسب الاقتضاء.

١٠٠ - ونؤكد على أن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بما فيها لجان الأمم المتحدة الإقليمية ومكاتبها دون الإقليمية، يتعين عليها القيام بدور هام في تعزيز تكامل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة بشكل متوازن في منطقة كل منها. ونشدد على ضرورة دعم هذه المؤسسات، عن طريق عدة قنوات من بينها منظومة الأمم المتحدة، في تفعيل التنمية المستدامة وتنفيذها على نحو فعال، وضرورة تيسير الاتساق المؤسسي وتنسيق السياسات والخطط والبرامج الإنمائية ذات الصلة بالموضوع. وفي هذا الصدد، نحث هذه المؤسسات على إيلاء الأولوية للتنمية المستدامة من خلال جملة أمور منها زيادة كفاءة وفعالية بناء القدرات، والقيام بوضع وتنفيذ الاتفاقات والترتيبات الإقليمية حسب الاقتضاء، وتبادل المعلومات وأفضل الممارسات والدروس المستفادة. ونرحب أيضا بالمبادرات الإقليمية والأقاليمية للتنمية المستدامة. ونسلم كذلك بضرورة كفالة إقامة صلات فعالة بين العمليات العالمية والإقليمية ودون الإقليمية والوطنية للنهوض بالتنمية المستدامة. ونشجع على تعزيز لجان الأمم المتحدة الإقليمية ومكاتبها دون الإقليمية، كل بصفته، في مجال تنفيذ التنمية المستدامة.

١٠١ - ونشدد على ضرورة زيادة اتساق وتكامل التخطيط وعملية اتخاذ القرارات على الصعد الوطني ودون الوطني والمحلي حسب الاقتضاء، وتحقيقا لهذه الغاية نهيب بالبلدان أن تعزز المؤسسات الوطنية و/أو دون الوطنية و/أو المحلية أو عند الاقتضاء، الهيئات والعمليات المتعددة الأطراف المعنية بشؤون التنمية المستدامة، وذلك لأغراض منها التنسيق بشأن مسائل التنمية المستدامة وإتاحة التكامل الفعال بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة.

١٠٢ - ونرحب بالمبادرات الإقليمية والأقاليمية للتنمية المستدامة، مثل برنامج شراكة الجسر الأخضر وهو برنامج تطوعي مفتوح باب المشاركة فيه لجميع الشركاء.

١٠٣ - ونؤكد على ضرورة كفالة التزام سياسي طويل الأجل بالتنمية المستدامة مع مراعاة الظروف والأولويات الوطنية، ونشجع في هذا الصدد جميع البلدان على اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة.

خامسا – إطار العمل والمتابعة

ألف – المجالات المواضيعية والقضايا الشاملة لعدة قطاعات

١٠٤ – نسلم بأن تحقيق هدف المؤتمر، وهو تأمين الالتزام السياسي المتجدد بالتنمية المستدامة، ومعالجة مواضيع الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر والإطار المؤسسي للتنمية المستدامة، يتطلب منا الالتزام بسد الثغرات المتبقية في تنفيذ ما جاء في الوثائق الختامية لمؤتمرات القمة الرئيسية المعنية بالتنمية المستدامة، ومواجهة التحديات الجديدة والناشئة، واغتنام الفرص الجديدة باتخاذ الإجراءات المذكورة أدناه في إطار العمل هذا الذي يحظى بالدعم حسب الاقتضاء عن طريق توفير وسائل التنفيذ. ونسلم بأن الأهداف والغايات والمؤشرات، بما فيها، حيثما كان لذلك محل، المؤشرات المراعية للاعتبارات الجنسانية، لها قيمتها في قياس التقدم المحرز وتسريع وتيرته. ونلاحظ كذلك أنه يمكن تعزيز التقدم المحرز فيما يخص تنفيذ الإجراءات المنصوص عليها أدناه من خلال التبادل الطوعي للمعلومات والمعارف والخبرات.

القضاء على الفقر

١٠٥ – ونسلم بأنه في حين لم يتبق على عام ٢٠١٥ وهو التاريخ المستهدف لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية سوى ثلاث سنوات، شهدت بعض المناطق تقدما في الحد من الفقر، إلا أن هذا التقدم كان متباينا ولا يزال عدد الناس الذين يعيشون في فقر، ومعظمهم من النساء والأطفال الذين يشكلون أكثر الفئات تضررا، يتزايد في بعض البلدان، وبخاصة في أقل البلدان نموا ولا سيما في أفريقيا.

١٠٦ – ونسلم بأن تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمنصف في البلدان النامية شرط رئيسي من شروط القضاء على الفقر والجوع وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي هذا الصدد، نشدد على أن الجهود الوطنية التي تبذلها البلدان النامية ينبغي أن تكمِّلها بيئة تمكينية تهدف إلى توسيع فرص تنمية البلدان النامية. ونشدد أيضا على ضرورة إيلاء الأولوية القصوى للقضاء على الفقر في إطار خطة الأمم المتحدة للتنمية، ومعالجة الأسباب الجذرية للفقر وتحدياته باتباع استراتيجيات متكاملة ومنسقة ومتسقة على جميع الأصعدة.

١٠٧ – ونسلم بأن تشجيع إمكانيات استفادة الجميع من الخدمات الاجتماعية يمكن أن يسهم مساهمة كبيرة في توطيد المكاسب الإنمائية وتحقيقها. وتشكل نظم الحماية الاجتماعية التي تتصدى لعدم المساواة والاستبعاد الاجتماعي وتحد منهما أمرا أساسيا للقضاء على الفقر

والنهوض بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي هذا الصدد، نشجع بقوة المبادرات الرامية إلى تعزيز الحماية الاجتماعية للجميع.

الأمن الغذائي والتغذية والزراعة المستدامة

١٠٨ - ونعيد تأكيد التزاماتنا إزاء حق كل فرد في الحصول على طعام مأمون وكاف ومغذ، بما يتفق مع الحق في الحصول على غذاء كاف والحق الأساسي لكل فرد في أن يكون في مأمن من الجوع. ونسلم بأن الأمن الغذائي والتغذية أضحيا تحديا عالميا ملحا، ونعيد كذلك في هذا الصدد تأكيد التزامنا بتعزيز الأمن الغذائي وفرص الحصول على طعام كاف ومأمون ومغذ للأجيال الحالية والمقبلة وفقا لمبادئ روما المعتمدة في عام ٢٠٠٩، بما في ذلك الأطفال دون سن الثانية، وذلك باتباع استراتيجيات وطنية وإقليمية وعالمية للأمن الغذائي والتغذية، حسب الاقتضاء.

١٠٩ - ونسلم بأن نسبة كبيرة من فقراء العالم تعيش في المناطق الريفية، وبأن المجتمعات الريفية تضطلع بدور هام في التنمية الاقتصادية للعديد من البلدان. ونشدد على ضرورة تنشيط قطاعي التنمية الزراعية والريفية، لا سيما في البلدان النامية، على نحو مستدام من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ونسلم بأهمية اتخاذ الإجراءات اللازمة لتلبية احتياجات المجتمعات الريفية على نحو أفضل، بوسائل منها تعزيز فرص استفادة المنتجين الزراعيين، وبخاصة صغار المنتجين والنساء والشعوب الأصلية ومن يعيشون في أوضاع هشة، من القروض وغيرها من الخدمات المالية، وتعزيز فرص وصولهم إلى الأسواق، وضمان حيازتهم للأراضي واستفادتهم من الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية والتعليم والتدريب والمعارف وحصولهم على التكنولوجيات الملائمة الميسورة التكلفة، لأغراض منها ضمان كفاءة الري وإعادة استخدام مياه الفضلات المعالجة وجمع المياه وتخزينها. ونكرر تأكيد أهمية تمكين المرأة الريفية بوصفها عنصرا حيويا في تعزيز التنمية الزراعية والريفية والأمن الغذائي والتغذية. ونسلم أيضا بأهمية الممارسات الزراعية المستدامة التقليدية، ومنها النظم التقليدية للإمداد بالبذور، بالنسبة للكثيرين ومن بينهم العديد من الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية.

١١٠ - وإذ نلاحظ تنوع الظروف والنظم الزراعية، فإننا نعقد العزم على زيادة الإنتاج والإنتاجية المستدامين في مجال الزراعة على الصعيد العالمي، بوسائل منها تحسين أداء الأسواق ونظم التبادل التجاري وتعزيز التعاون الدولي، لا سيما بالنسبة للبلدان النامية، بزيادة الاستثمار العام والخاص في الزراعة المستدامة وإدارة الأراضي وتنمية الأرياف. ومن بين المجالات الرئيسية للاستثمار والدعم: الممارسات الزراعية المستدامة؛ والهياكل الأساسية وقدرات التخزين وما يتصل بذلك من تكنولوجيات في الأرياف؛ والبحث والتطوير

فيما يتعلق بالتكنولوجيات الزراعية المستدامة؛ وتطوير تعاونيات زراعية قوية وسلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة؛ وتعزيز الروابط بين الحواضر والأرياف. ونسلم أيضا بضرورة أن تقلّص إلى حد كبير خسائر ما بعد الحصاد ونفايات الأغذية على طول سلسلة الإمداد بالغذاء.

١١١ - ونعيد تأكيد ضرورة تشجيع وتعزيز ودعم زراعة أكثر استدامة تشمل المحاصيل والمواشي والحراجة ومصائد الأسماك وتربية المائيات، تسهم في تحسين الأمن الغذائي والقضاء على الفقر وتتوافر فيها مقومات الاستمرار من الناحية الاقتصادية وتكفل في الوقت نفسه الحفاظ على الأراضي والمياه والموارد الجينية النباتية والحيوانية والتنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية وتعزز القدرة على التكيف مع تغير المناخ والكوارث الطبيعية. ونسلم أيضا بضرورة الحفاظ على العمليات الإيكولوجية الطبيعية التي تدعم نظم إنتاج الأغذية.

١١٢ - ونشدد على ضرورة تعزيز نظم تربية المواشي على نحو مستدام، بوسائل منها تحسين المراعي وخطط الري بما يتفق مع السياسات والتشريعات والقواعد والأنظمة الوطنية، وتعزيز نظم إدارة المياه على نحو مستدام، والجهود المبذولة للقضاء على أمراض الحيوان ومنع انتشارها، ونسلم بالترابط الحاصل بين سبل كسب المزارعين، بمن فيهم الرعاة، وصحة الماشية.

١١٣ - ونشدد أيضا على الدور الحاسم الذي تؤديه النظم الإيكولوجية البحرية الصحية ومصايد الأسماك المستدامة وتربية المائيات المستدامة في كفالة الأمن الغذائي والتغذية، وفي توفير سبل كسب الرزق لملايين الناس.

١١٤ - ونعقد العزم على اتخاذ إجراءات لتعزيز البحوث الزراعية والخدمات الإرشادية والتدريب والتعليم لتحسين الإنتاجية والاستدامة في مجال الزراعة من خلال التبادل الطوعي للمعارف والممارسات السليمة. ونعقد العزم كذلك على تحسين فرص الحصول على المعلومات والمعارف والدراية التقنية، بوسائل منها التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصالات التي تمكن المزارعين والصيادين والمشتغلين بالحراجة من الاختيار من بين أساليب متنوعة لتحقيق استدامة الإنتاج الزراعي. وندعو إلى تعزيز التعاون الدولي فيما يتعلق بالبحوث الزراعية من أجل التنمية.

١١٥ - ونعيد تأكيد أهمية عمل لجنة الأمن الغذائي العالمي وطابعها الشامل، مما يتجسد في أمور عدة من بينها دورها في تيسير تقييمات الإنتاج الغذائي والأمن الغذائي المستدامين التي تبادر البلدان إلى إجرائها، ونشجع البلدان على إيلاء الاعتبار الواجب لتنفيذ المبادئ التوجيهية الطوعية التي وضعتها اللجنة بشأن الإدارة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصائد

الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني. ونحيط علما بالمناقشات الجارية بشأن الاستثمار الزراعي المسؤول في إطار لجنة الأمن الغذائي العالمي، ومبادئ الاستثمار الزراعي المسؤول.

١١٦ - ونشدد على ضرورة التصدي للأسباب الجذرية للتقلب المفرط في أسعار الأغذية، بما في ذلك أسبابه الهيكلية، على جميع المستويات، وضرورة إدارة المخاطر المرتبطة بالارتفاع والتقلب المفرط لأسعار السلع الأساسية الزراعية وعواقبهما على الأمن الغذائي والتغذية في العالم، وعلى صغار المزارعين وسكان الحضر الفقراء.

١١٧ - ونؤكد أهمية توافر معلومات دقيقة وشفافة في الوقت المناسب للمساعدة على التصدي للتقلب المفرط لأسعار الأغذية، ونحيط في هذا الصدد علما بنظام معلومات الأسواق الزراعية الذي تستضيفه منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ونحث المنظمات الدولية المشاركة والأطراف الفاعلة من القطاع الخاص والحكومات على ضمان تعميم منتجات إعلامية عالية الجودة عن أسواق الأغذية في الوقت المناسب.

١١٨ - ونعيد تأكيد أن إقامة نظام تجاري عالمي متعدد الأطراف يستند إلى قواعد ومنفتح وغير تمييزي ومنصف سوف يعزز تنمية الزراعة والأرياف في البلدان النامية ويسهم في تحقيق الأمن الغذائي العالمي. ونحث على ضمان تشجيع الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية والدولية لمشاركة المزارعين، ولا سيما صغار المزارعين، بمن فيهم النساء، في الأسواق الأهلية والمحلية والإقليمية والدولية.

المياه والصرف الصحي

١١٩ - ونسلم بأن المياه تعد عنصرا جوهريا من عناصر التنمية المستدامة، حيث أنها ترتبط ارتباطا وثيقا بعدد من التحديات العالمية الرئيسية. ولذلك نكرر التأكيد على أهمية إدراج مسألة المياه في التنمية المستدامة، ونشدد على ما للمياه والصرف الصحي من أهمية بالغة ضمن الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة.

١٢٠ - ونجدد تأكيد ما ورد في خطة جوهانسبرغ للتنفيذ وإعلان الألفية من التزامات ترمي إلى خفض نسبة السكان الذين لا يحصلون على مياه الشرب المأمونة والمرافق الصحية الأساسية إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥، وإلى استحداث أسلوب متكامل لإدارة موارد المياه، ووضع خطط لتحقيق الكفاءة في استعمال المياه، بما يضمن استخدام المياه بما يراعي الاستدامة. ونلتزم بالعمل تدريجياً على تمكين الجميع من الحصول على مياه الشرب المأمونة والميسورة ومن الوصول إلى مرافق الصرف الصحي الأساسية، باعتبار ذلك أمراً لازماً

للقضاء على الفقر وتمكين المرأة وحماية الصحة البشرية، وبتحقيق تحسن كبير في الأخذ بالنهج المتكامل في إدارة موارد المياه على جميع المستويات وعلى النحو المناسب. وفي هذا الصدد، نكرر تأكيد تمسكنا الالتزامات المتعلقة بدعم هذه الجهود، لا سيما جهود البلدان النامية، من خلال حشد الموارد من جميع المصادر، وبناء القدرات، ونقل التكنولوجيا.

١٢١ - ونجدد تأكيد التزاماتنا المتعلقة بحق الإنسان في مياه الشرب المأمونة والصرف الصحي، وهو حق سنسعى إلى إعماله تدريجياً لمصلحة شعوبنا في إطار الاحترام التام للسيادة الوطنية. ولا يفوتنا أيضاً أن نؤكد التزامنا بالعقد الدولي للعمل ٢٠٠٥-٢٠١٥، ”الماء من أجل الحياة“.

١٢٢- ونسلم بالدور الرئيسي الذي تضطلع به النظم الإيكولوجية في الحفاظ على المياه من حيث كميتها ونوعيتها، ونؤيد ما يُتخذ من إجراءات ضمن الحدود الوطنية لكل بلد بهدف حماية هذه النظم الإيكولوجية وإدارتها بما يضمن الاستدامة.

١٢٣ - ونشدد على ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لمعالجة آثار الفيضانات وموجات الجفاف، وندرة المياه، والعناية بمسألة تحقيق التوازن بين المتاح من إمدادات المياه والطلب على المياه، بما في ذلك، عند الاقتضاء، الالتجاء إلى موارد المياه غير التقليدية، وحشد الموارد المالية، والاستثمار في البنى التحتية اللازمة لتقديم الخدمات المتعلقة بالمياه والصرف الصحي، بما يتلاءم والأولويات الوطنية.

١٢٤ - ونؤكد ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق انخفاض كبير في تلوث المياه وتحسين نوعية المياه، وتحقيق تحسن كبير في أعمال معالجة المياه المستعملة، والرفع من كفاءة استخدام المياه، وتقليص الفاقد من المياه. ولتحقيق هذا الغرض، نؤكد ضرورة المساعدة الدولية والتعاون الدولي.

الطاقة

١٢٥ - ونسلم بما للطاقة من دور حاسم في التنمية، حيث إن الحصول على خدمات الطاقة الحديثة المستدامة يسهم في القضاء على الفقر وإنقاذ الأرواح البشرية وتحسين الصحة، ويساعد على تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية. ونؤكد أن هذه الخدمات ضرورية للإدماج الاجتماعي والمساواة بين الجنسين، وأن الطاقة هي أيضاً أحد المدخلات الرئيسية اللازمة للإنتاج. ونلتزم بتيسير مهمة تقديم الدعم اللازم لتمكين ١,٤ بليون شخص في جميع أنحاء العالم لا يحصلون حالياً على هذه الخدمات من الوصول إليها. وندرك أن الحصول على هذه الخدمات أمر بالغ الأهمية لتحقيق التنمية المستدامة.

١٢٦ - ونشدد على ضرورة التصدي للتحدي المتمثل في حصول الجميع على خدمات الطاقة الحديثة المستدامة، ولا سيما بالنسبة للفقراء غير القادرين على دفع تكاليف هذه الخدمات حتى عندما تكون متاحة. وشدد على ضرورة اتخاذ مزيد من الإجراءات لتحسين هذه الحالة، بطرق منها حشد الموارد المالية الكافية، بهدف تقديم هذه الخدمات بطرق مأمونة، وبأسعار معقولة، وعلى نحو سليم اقتصاديا، وبطريقة مقبولة اجتماعيا وبيئيا في البلدان النامية.

١٢٧ - ونجدد تأكيد تأييدنا لتنفيذ سياسات واستراتيجيات على الصعيدين الوطني ودون الوطني تنطلق من الظروف الوطنية والطموحات الإنمائية التي ينفرد بها كل بلد، وذلك عن طريق استخدام مزيج من أصناف الطاقة المناسبة لتلبية الاحتياجات الإنمائية، بما في ذلك من خلال زيادة استخدام مصادر الطاقة المتجددة وغيرها من التكنولوجيات المنخفضة الانبعاثات، وزيادة كفاءة استخدام الطاقة، وزيادة الاعتماد على تكنولوجيات الطاقة المتطورة، بما في ذلك تكنولوجيات الوقود الأحفوري الأنظف، والاستخدام المستدام لموارد الطاقة التقليدية. ونلتزم بتشجيع حصول الجميع على خدمات الطاقة الحديثة المستدامة من خلال بذل الجهود على الصعيدين الوطني ودون الوطني، في جملة أمور، بهدف مدِّ شبكة الكهرباء وتوزيع وسائل الطبخ والتدفئة المستدامة، بما في ذلك من خلال اتخاذ إجراءات تعاونية لتبادل أفضل الممارسات واعتماد السياسات، حسب الاقتضاء. ونحث الحكومات على تهيئة بيئات مواتية تيسر الاستثمارات العامة واستثمارات القطاع الخاص في تكنولوجيات الطاقة الأنظف المفيدة والمطلوبة.

١٢٨ - ونسلم بأن تحسين كفاءة استخدام الطاقة، وزيادة حصة تكنولوجيا الطاقة المتجددة والتكنولوجيا الأنظف والفعالة من حيث الطاقة، أمور مهمة لتحقيق التنمية المستدامة، بما في ذلك معالجة ظاهرة تغير المناخ. ونسلم أيضا بضرورة اتخاذ تدابير تضمن كفاءة استخدام الطاقة في التخطيط الحضري والمباني والنقل، وفي إنتاج السلع والخدمات، وفي تصميم المنتجات. ونسلم كذلك بأهمية تعزيز الحوافز المشجعة للكفاءة في استخدام الطاقة وإزالة مثبطاتها، وتنويع مصادر الطاقة المتعددة، بما في ذلك تشجيع البحث والتطوير في جميع البلدان، و لا سيما البلدان النامية.

١٢٩ - ونشير إلى إطلاق مبادرة الأمين العام المسماة ''الطاقة المستدامة للجميع''، والتي تركز على الحصول على الطاقة وكفاءة استخدام الطاقة والطاقات المتجددة. ونحن جميعاً عاقدون العزم على العمل من أجل جعل الطاقة المستدامة للجميع واقعا ملموساً، ومن خلال ذلك، المساعدة في القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة والازدهار العالمي. وندرك أن

الأنشطة التي تقوم بها البلدان في القضايا الأوسع نطاقا المتصلة بالطاقة تتسم بأهمية كبيرة، وهي مرتبة من حيث أولويتها وفقا لما يواجهه كل بلد من تحديات، وما هو متاح له من قدرات، وما يعيشه من ظروف، بما في ذلك ما هو متاح من مصادر الطاقة المتعددة.

السياحة المستدامة

١٣٠ - ونؤكد أن السياحة، إذا أُتيح لها حسن التخطيط والإدارة، يكون بمقدورها أن تسهم إسهاما كبيرا في أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة، وأن لها صلات وثيقة بالقطاعات الأخرى، وبإمكانها أن تخلق فرصاً للعمل اللائق وفرصاً للنشاط التجاري. وندرك الحاجة إلى دعم أنشطة السياحة المستدامة وبناء القدرات ذات الصلة التي تشيع الوعي البيئي، وتحفظ البيئة وتحميها، وتحترم الحياة البرية والغطاء النباتي والتنوع البيولوجي والنظم الايكولوجية والتنوع الثقافي، وتحسن مستوى رفاهية المجتمعات المحلية وسبل عيشها من خلال دعم اقتصاداتها المحلية والبيئة البشرية والطبيعية ككل. وندعو إلى تعزيز الدعم المقدم لأنشطة السياحة المستدامة وبناء القدرات ذات الصلة في البلدان النامية من أجل المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.

١٣١ - ونشجع على تعزيز الاستثمار في السياحة المستدامة، بما في ذلك السياحة البيئية والسياحة الثقافية، وذلك بطرق منها إنشاء المقاولات الصغيرة والمتوسطة وتيسير الحصول على التمويل، بما في ذلك من خلال مبادرات القروض البالغة الصغر المقدمة للفقراء والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في المناطق التي تزخر بإمكانات كبيرة للسياحة البيئية. وفي هذا الصدد، نؤكد أهمية وضع ما يناسب من مبادئ توجيهية ولوائح، حيثما كان ذلك ضروريا، وفقاً للأولويات والتشريعات الوطنية بهدف تعزيز السياحة المستدامة ودعمها.

النقل المستدام

١٣٢ - نشير إلى أن النقل والتنقل أمران محوريان في التنمية المستدامة. فالنقل المستدام يعزز النمو الاقتصادي ويزيد من سهولة التنقل. وهو يكفل الرفع من مستوى التكامل الاقتصادي مع احترام البيئة في الوقت ذاته. ونسلم بأهمية تحقيق الكفاءة في نقل الأشخاص والبضائع، وبأهمية الوصول إلى وسائل النقل السليمة بيئيا والآمنة والميسورة باعتبار ذلك وسيلة لتحسين العدالة الاجتماعية والصحة وقدرة المدن على التكيف والصلات القائمة بين المراكز الحضرية والمناطق الريفية وإنتاجية المناطق الريفية. وفي هذا الصدد، نضع في الحسبان السلامة على الطرق باعتبارها جزءاً من جهودنا الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة.

١٣٣ - ونؤيد استحداث شبكات للنقل المستدام، بما في ذلك شبكات للنقل المتعدد الوسائل تتسم بالكفاءة في استخدام الطاقة، ولا سيما شبكات النقل العام الجماعي، والمركبات التي تسير بالوقود النظيف، إضافة إلى تحسين شبكات النقل في المناطق الريفية. ونسلم بالحاجة إلى إشاعة الأخذ بنهج متكامل في صنع السياسات على المستويات الوطني والإقليمي والمحلي في مجال خدمات وشبكات النقل خدمةً للتنمية المستدامة. ونسلم أيضا بأن الاحتياجات الإنمائية الخاصة للبلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية يتعين وضعها في الحسبان في أثناء إنشاء شبكات للنقل العابر المستدام. ونسلم بضرورة تقديم الدعم الدولي للبلدان النامية في هذا الصدد.

المدن والمستوطنات البشرية المستدامة

١٣٤ - وندرك أن المدن، إذا أُحسن تخطيطها وتطويرها، بما في ذلك من خلال الأخذ بنهج متكاملة في تخطيطها وإدارتها، صارت مهداً لمجتمعات تتحقق لها الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وفي هذا الصدد، نسلم بضرورة الأخذ بنهج متكامل في مجال التنمية الحضرية والمستوطنات البشرية يقوم على توفير السكن والبنى التحتية بتكلفة يسيرة، ويعطي الأولوية لتحسين أحوال الأحياء الفقيرة وتجديد المناطق الحضرية. ونلتزم بالعمل من أجل تحسين جودة المستوطنات البشرية، بما في ذلك تحسين ظروف المعيشة والعمل لسكان المراكز الحضرية والمناطق الريفية في إطار السعي إلى القضاء على الفقر حتى يتسنى لجميع البشر الحصول على الخدمات الأساسية وعلى السكن ووسائل التنقل. ونسلم أيضا بضرورة الحفاظ، على النحو المناسب، على التراث الطبيعي والثقافي للمستوطنات البشرية، وإحياء المواقع التاريخية، وتأهيل مراكز المدن.

١٣٥ - ونلتزم بالترويج لاتباع نهج متكامل في تصميم المدن المستدامة والمستوطنات الحضرية وفي تشييدها، بما في ذلك من خلال تقديم الدعم للسلطات المحلية، وزيادة الوعي العام، وتعزيز مشاركة سكان المراكز الحضرية، بما في ذلك الفقراء منهم، في صنع القرارات. ونلتزم أيضاً بتعزيز سياسات التنمية المستدامة التي تدعم خدمات الإسكان والخدمات الاجتماعية الشاملة للجميع؛ وبتوفير بيئة عيش مأمونة وصحية للجميع، ولا سيما للأطفال والشباب والنساء والمسنين والمعوقين؛ وتوفير النقل والطاقة المستدامين والميسورين؛ وتحسين المساحات الخضراء والآمنة في المدن وحمايتها وإحيائها؛ وتوفير مياه الشرب ومرافق الصرف الصحي المأمونة والنقية؛ وتوفير نوعية هواء صحية؛ وخلق فرص للعمل اللائق؛ والرفع من مستوى التخطيط الحضري، وتحسين أحوال الأحياء الفقيرة. ونؤيد كذلك الإدارة المستدامة للنفايات باتباع النهج الثلاثي (القائم على التخفيض، وإعادة الاستخدام، وإعادة التدوير).

ونشدد على أهمية أن تُراعى في التخطيط الحضري اعتبارات الحد من مخاطر الكوارث والقدرة على التكيف ومخاطر المناخ. ونعترف بالجهود التي تبذلها المدن لتحقيق التوازن مع المناطق الريفية في مجال التنمية.

١٣٦ - ونؤكد على أهمية زيادة عدد المناطق الحضرية الكبرى والمدن والبلدات التي تنفذ سياسات في مجال التخطيط الحضري وتصميم المدن بطرق مستدامة كي تستوعب بفعالية النمو السكاني الذي يُتوقع أن تشهده في العقود القادمة. ونشير إلى أن التخطيط الحضري المستدام يستفيد من إشراك الجهات المعنية المتعددة، كما يستفيد من الاستغلال الكامل للمعلومات والبيانات المصنفة حسب نوع الجنس، بما في ذلك ما يتعلق منها بالاتجاهات الديموغرافية، وتوزيع الدخل، والمستوطنات العشوائية. ونسلم بالدور الهام الذي تقوم به السلطات البلدية في وضع تصور للمدن المستدامة، بدءاً من الشروع في تصميم المدن ووصولاً إلى إحياء المدن والأحياء القديمة، بما في ذلك من خلال اعتماد برامج ذات كفاءة في استخدام الطاقة في إدارة المباني وإنشاء شبكات نقل مستدامة تلائم الظروف المحلية. ونسلم كذلك بأهمية التخطيط لتنويع الوسائل المسخدمة، وبأهمية التشجيع على التنقل دون استعمال وسائل مزودة بمحركات، وذلك بطرق منها تعزيز البنى التحتية التي يستعملها الراجلون وراكبو الدراجات الهوائية.

١٣٧ - ونسلم بأن للشراكات بين المدن والبلدات دوراً هاماً في تعزيز التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، نشدد على ضرورة تعزيز آليات وخطط التعاون القائمة، وترتيبات الشراكة، وغيرها من أدوات التنفيذ اللازمة للدفع قدما بتنفيذ جدول أعمال الموئل بصورة منسقة وبمشاركة فعالة من جميع الكيانات المعنية التابعة للأمم المتحدة، سعياً وراء الهدف العام المتمثل في تحقيق التنمية الحضرية المستدامة. ونسلم كذلك بالحاجة المستمرة لتقديم مساهمات مالية كافية وقارة لموئل الأمم المتحدة ومؤسسة المستوطنات البشرية، بهدف ضمان التنفيذ العالمي الملموس لجدول أعمال الموئل في الوقت المناسب وبفعالية.

الصحة والسكان

١٣٨ - ونسلم بأن الصحة شرط مسبق لجميع الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة ونتيجة من نتائجها ومؤشر عليها. وندرك أنه لا يمكن تحقيق أهداف التنمية المستدامة إلا في ظل عدم ارتفاع معدل انتشار الأمراض الموهنة المعدية وغير المعدية، وحيثما يتمكن السكان من الوصول إلى حالة من الرفاه البدني والعقلي والاجتماعي. ولقد رسخ في وجداننا أن العمل المتعلق بالمحددات الاجتماعية والبيئية للصحة، سواء بالنسبة للفقراء والفئات الضعيفة أو السكان كافة، عمل له أهميته في بقاء مجتمعات عادلة تحتضن الجميع، منتجة اقتصاديا تنعم

بالصحة. وندعو إلى الإعمال الكامل للحق في التمتع بأعلى مستوى من الصحة البدنية والعقلية يمكن بلوغه.

١٣٩ - ونسلم أيضا بأهمية التغطية الصحية الشاملة لتعزيز الصحة والتماسك الاجتماعي والتنمية البشرية والاقتصادية المستدامة. ونتعهد بتعزيز النظم الصحية من أجل توفير التغطية الشاملة العادلة. وندعو إلى إشراك جميع الجهات الفاعلة المعنية في العمل المنسق المتعدد القطاعات لتلبية الاحتياجات الصحية لسكان العالم على نحو عاجل.

١٤٠ - ونؤكد أن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز والملاريا والسل والأنفلونزا وشلل الأطفال والأمراض المعدية الأخرى لا تزال تمثل شواغل عالمية خطيرة، ونلتزم بمضاعفة الجهود لتحقيق استفادة الجميع من الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية وعلاج المصابين به وتقديم الرعاية والدعم لهم، والقضاء على انتقال الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل، ونلتزم كذلك بتجديد جهود مكافحة الملاريا والسل وأمراض المناطق المدارية المهملة وتعزيزها.

١٤١ - نعترف بأن عبء الأمراض غير المعدية وخطرها يشكلان أحد أكبر التحديات الماثلة أمام التنمية المستدامة على الصعيد العالمي في القرن الحادي والعشرين. ونلتزم بتعزيز النظم الصحية من أجل توفير التغطية الشاملة العادلة، وتعزيز الاستفادة بتكلفة معقولة من نظم الوقاية من الأمراض غير المعدية وعلاج المصابين بها وتقديم الرعاية والدعم لهم، وخاصة أمراض السرطان، وأمراض القلب والأوعية الدموية، والأمراض التنفسية المزمنة، والسكري. ونلتزم أيضا بإنشاء أو تعزيز سياسات وطنية متعددة القطاعات للوقاية من الأمراض غير المعدية والسيطرة عليها. ونسلم بأن الحد من أشكال التلوث، من قبيل تلوث الماء والهواء والتلوث الكيميائي يؤدي إلى آثار إيجابية على الصحة.

١٤٢ - نعيد تأكيد الحق في الاستخدام الكامل للأحكام الواردة في الاتفاق المتعلق بجوانب التجارة المتصلة بحقوق الملكية الفكرية، وإعلان الدوحة بشأن الاتفاق المتعلق بجوانب التجارة المتصلة بحقوق الملكية الفكرية والصحة العامة، وقرار المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية المؤرخ ٣٠ آب/أغسطس بشأن تنفيذ الفقرة ٦ من إعلان الدوحة المشار إليه آنفا، وتعديل المادة ٣١ من الاتفاق، عند الانتهاء من إجراءات القبول الرسمية، وهي المادة التي توفر المرونة في حماية الصحة العامة، ولا سيما، تعزيز إمكانية حصول الجميع على الأدوية، والتشجيع على تقديم المساعدة للبلدان النامية في هذا الصدد.

١٤٣ - ندعو إلى مزيد من التآزر والتعاون على الصعيدين الوطني والدولي من أجل تعزيز النظم الصحية من خلال زيادة التمويل والتوظيف والتطوير في قطاع الصحة وتدريب قوة

العمل في ذلك القطاع واستبقائها، وتحسين عملية توزيع فرص الحصول على الأدوية واللقاحات والتكنولوجيات الطبية المأمونة والفعالة الميسورة التكلفة والعالية الجودة، ومن خلال تحسين الهياكل الأساسية في قطاع الصحة. وندعم الدور القيادي لمنظمة الصحة العالمية بوصفها الجهة المرجعية التي تتولى توجيه وتنسيق الأعمال المضطلع بها على الصعيد الدولي في مجال الصحة.

١٤٤ - ونلتزم بإيلاء الاعتبار بشكل منهجي لاستراتيجياتنا وسياساتنا الوطنية المتصلة بتنمية المناطق الريفية والحضرية للاتجاهات والتوقعات السكانية. ومن خلال التخطيط الاستشرافي، يمكننا اغتنام الفرص ومواجهة التحديات المرتبطة بالتغير الديموغرافي بما في ذلك الهجرة.

١٤٥ - وندعو إلى التنفيذ الكامل والفعال لمنهاج عمل بيجين وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وما جاء في الوثائق الختامية لمؤتمرات استعراضهما، بما في ذلك الالتزامات التي قطعت من أجل النهوض بالصحة الجنسية والإنجابية وتعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها في هذا السياق. ونؤكد على ضرورة أن تتاح للجميع فرص الحصول على خدمات الصحة الإنجابية، بما في ذلك خدمات تنظيم الأسرة والصحة الجنسية وإدماج الصحة الإنجابية في الاستراتيجيات والبرامج الوطنية.

١٤٦ - نلتزم بخفض معدل وفيات الأمهات والأطفال، وتحسين صحة النساء والشباب والأطفال. ونؤكد من جديد التزامنا بتحقيق المساواة بين الجنسين وحماية حقوق النساء والرجال والشباب في أن يتحكموا في المسائل المتصلة بحياتهم الجنسية وأن يتخذوا بشأنها قرارات حرة ومسؤولة، بما في ذلك قرار الاستفادة من خدمات الصحة الجنسية والإنجابية بمنأى عن أي قسر أو تمييز أو عنف. وسوف نعمل بهمة على ضمان أن توفر النظم الصحية المعلومات اللازمة في مجال الصحة الجنسية والإنجابية للمرأة والخدمات الصحية الضرورية في هذا المجال، بما في ذلك العمل من أجل أن تتاح للجميع إمكانية الوصول إلى وسائل تنظيم الأسرة الحديثة المأمونة والفعالة والمقبولة والميسورة التكلفة، فهذا أمر ضروري لصحة المرأة والنهوض بالمساواة بين الجنسين.

تعزيز العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع، والحماية الاجتماعية

١٤٧ - ونسلم بأن القضاء على الفقر وتحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع وتحقيق الاندماج والحماية الاجتماعيين أمور مترابطة يعزز بعضها بعضا، وأن ثمة حاجة إلى تهيئة بيئات ملائمة لتحقيق هذه الأهداف على جميع المستويات.

١٤٨ - ويساورنا قلق إزاء ظروف سوق العمل والنقص الواسع النطاق في فرص العمل اللائق المتاحة، وخاصة للشابات والشبان. ونحث جميع الحكومات على مواجهة التحدي العالمي المتمثل في عمالة الشباب بوضع وتنفيذ استراتيجيات وسياسات توفر للشباب في كل مكان فرص العمل اللائق والمنتج، ذلك أنه سيلزم على امتداد العقود المقبلة تهيئة فرص العمل اللائق بحيث يتسنى ضمان التنمية المستدامة والشاملة والحد من الفقر.

١٤٩ - ونسلم بأهمية تهيئة فرص العمل من خلال الاستثمار في الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية والقدرات الإنتاجية السليمة والفعالة والكفوءة وتطويرها من أجل تحقيق التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي المطرد والشامل والعادل. وندعو الدول إلى تعزيز الاستثمار في الهياكل الأساسية اللازمة للتنمية المستدامة ونوافق على دعم صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها لتقديم يد العون إلى البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، وتشجيعها في ما تبذله من جهود في هذا الصدد.

١٥٠ - ونسلم بأهمية تهيئة فرص العمل من خلال اعتماد سياسات استشرافية في مجال الاقتصاد الكلي تعزز التنمية المستدامة وتؤدي إلى تحقيق نمو اقتصادي مطرد وشامل وعادل، وتزيد من فرص العمالة المنتجة، وتعزز التنمية الزراعية والصناعية.

١٥١ - ونشدد على ضرورة تعزيز فرص الجميع، وخاصة النساء والرجال الفقراء في الحصول على عمل وتوليد الدخل، وندعم، في هذا الصدد، الجهود الوطنية الرامية إلى توفير فرص عمل جديدة للفقراء في المناطق الريفية والحضرية على حد سواء، بما في ذلك تقديم الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

١٥٢ - ونسلم بضرورة أن تتاح للعاملين فرص الحصول على التعليم واكتساب المهارات والاستفادة من الرعاية الصحية والضمان الاجتماعي والحقوق الأساسية في العمل والحماية الاجتماعية والقانونية، بما في ذلك السلامة والصحة المهنيتان، وفرص العمل اللائق. وتضطلع الحكومات ونقابات العمال والعمال وأرباب العمل جميعهم بدور في تعزيز فرص العمل اللائق للجميع، وينبغي أن يقوم الجميع بمساعدة الشباب على اكتساب المهارات اللازمة والحصول على فرص العمل بما في ذلك في القطاعات الجديدة والناشئة. وينبغي أن تتكافأ فرص النساء والرجال في اكتساب المهارات المهنية والاستفادة من مختلف أشكال حماية العاملين. ونسلم بأهمية الانتقال العادل الذي يشمل برامج لمساعدة العاملين على التكيف مع الظروف المتغيرة في أسواق العمل.

١٥٣ - ونسلم أيضا بأن العمل غير النظامي بدون أجر، الذي تؤدية النساء عموما، يسهم بشكل كبير في رفاه الإنسان وفي التنمية المستدامة. في هذا الصدد، نلتزم بالعمل من أجل تحقيق ظروف عمل آمنة ولائقة والاستفادة من الحماية الاجتماعية والتعليم.

١٥٤ - ونسلم بأنه يمكن توفير فرص العمل اللائق للجميع وخلق فرص عمل بطرق، منها الاستثمارات العامة والخاصة في مجال الابتكار العلمي والتكنولوجي، والأشغال العامة في مجال استعادة الموارد الطبيعية والنظم البيئية وتجديدها والحفاظ عليها، والخدمات الاجتماعية والمجتمعية. ومما يثلج صدورنا، المبادرات الحكومية الرامية إلى إيجاد الوظائف للفقراء في مجال استعادة الموارد الطبيعية والنظم البيئية وإدارتها، ونشجع القطاع الخاص على المساهمة في توفير العمل اللائق للجميع وتهيئة فرص العمل للنساء والرجال على حد سواء، ولا سيما للشباب، بطرق منها إقامة الشراكات مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتعاونيات. وفي هذا الصدد، نعترف بأهمية الجهود المبذولة لتعزيز تبادل المعلومات والمعارف المتعلقة بتوفير العمل اللائق للجميع وخلق فرص العمل، بما في ذلك مبادرات إيجاد فرص عمل مراعية للبيئة وما يتصل بها من مهارات، ولتيسير دمج البيانات ذات الصلة في السياسات الوطنية المتبعة في مجالي الاقتصاد والعمالة.

١٥٥ - ونشجع على تبادل الخبرات وأفضل الممارسات بشأن سبل معالجة ارتفاع مستويات البطالة والعمالة الناقصة، ولا سيما في صفوف الشباب.

١٥٦ - ونشدد على ضرورة توفير الحماية الاجتماعية لجميع أفراد المجتمع، وتعزيز النمو، والقدرة على التكيف، والعدالة والتماسك الاجتماعيين، بما يشمل أولئك الذين لا يعملون في الاقتصاد النظامي. وفي هذا الصدد، نشجع بقوة المبادرات الوطنية والمحلية التي تهدف إلى توفير الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية لجميع المواطنين. وندعم الحوار العالمي المتعلق بأفضل الممارسات في مجال برامج الحماية الاجتماعية التي تأخذ في الاعتبار الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، ونشير في هذا الصدد إلى توصية منظمة العمل الدولية رقم ٢٠٢ المتعلقة بالحدود الوطنية الدنيا للحماية الاجتماعية.

١٥٧ - ونهيب بالدول أن تعزز وتحمي على نحو فعال حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع المهاجرين، أيا كان وضعهم كمهاجرين، ولا سيما الحقوق والحريات الأساسية للنساء والأطفال، وأن تعالج مسألة الهجرة الدولية عن طريق التعاون والحوار على الصعيد الدولي أو الإقليمي أو الثنائي وندعو إلى اعتماد نهج شامل ومتوازن، مع الإقرار بالأدوار والمسؤوليات التي تقع على عاتق البلدان الأصلية وبلدان العبور وبلدان المقصد في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان لجميع المهاجرين وتجنب النهج التي قد تؤدي إلى تفاقم ضعفهم.

المحيطات والبحار

١٥٨ - وندرك أن المحيطات والبحار والمناطق الساحلية تشكل عنصرا متكاملا وأساسيا في النظام الإيكولوجي للأرض، ولها أهمية بالغة في الحفاظ عليه، وأن القانون الدولي يوفر، على النحو المبيَّن في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، الإطار القانوني لحفظ المحيطات ومواردها ولاستغلالها على نحو مستدام. ونؤكد أهمية حفظ المحيطات والبحار ومواردها، واستغلالها على نحو مستدام تحقيقاً للتنمية المستدامة، بسبل منها الإسهام في القضاء على الفقر، وكفالة النمو الاقتصادي المطرد، والأمن الغذائي، وتهيئة سبل العيش المستدامة والعمل اللائق، إلى جانب حماية التنوع البيولوجي والبيئة البحرية ومعالجة الآثار الناجمة عن تغير المناخ في آن واحد. ومن ثم، فإننا نلتزم بحماية المحيطات والنظم الإيكولوجية البحرية وإعادة حالتها وإنتاجيتها وقدرتها على الصمود إلى سابق عهدها، وبالحفاظ على تنوعها البيولوجي بما يتيح حفظها للأجيال الحالية والمقبلة واستغلالها بشكل مستدام، وبتطبيق نهج النظم الإيكولوجية والنهج الوقائي في إدارة الأنشطة المؤثرة في البيئة البحرية على نحو فعال بما يتفق مع القانون الدولي، بهدف تحقيق الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة.

١٥٩ - وندرك أهمية اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار في دفع عجلة التنمية المستدامة، وأن الغالبية العظمى من الدول قد اعتمدتها، ونحث في هذا الصدد جميع أطرافها على الوفاء تماما بالالتزامات المنوطة بها بموجب الاتفاقية.

١٦٠ - وندرك أهمية بناء قدرات البلدان النامية بحيث يتسنى لها الاستفادة من حفظ المحيطات والبحار ومواردها، واستغلالها على نحو مستدام، ونؤكد في هذا الصدد ضرورة التعاون في بحوث علوم البحار تنفيذا لأحكام الاتفاقية وما جاء في الوثائق الختامية لمؤتمرات القمة الرئيسية المعنيَّة بالتنمية المستدامة، وضرورة نقل التكنولوجيا مع مراعاة معايير اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية ومبادئها التوجيهية المتعلقة بنقل التكنولوجيا البحرية.

١٦١ - ونؤيد العملية المنتظمة للإبلاغ عن حالة البيئة البحرية وتقييمها على الصعيد العالمي، بما يشمل الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، وهي العملية المنشأة في إطار الجمعية العامة للأمم المتحدة، ونتطلع إلى إنجاز أول تقييم عالمي متكامل لحالة البيئة البحرية في سياق تلك العملية بحلول عام ٢٠١٤، وإلى نظر الجمعية فيه بعد ذلك. ونشجع الدول على النظر في استنتاجات التقييم على المستويات الملائمة.

١٦٢ - وندرك أهمية حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام. ونحيط علماً بالعمل الجاري، في إطار الجمعية العامة للأمم المتحدة، على مستوى الفريق العامل المخصص غير الرسمي المفتوح باب العضوية

لدراسة المسائل المتعلقة بحفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام. ونلتزم بأن نعالج على وجه الاستعجال، بالاستناد إلى عمل الفريق العامل المخصص وقبل اختتام الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة، مسألة حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام، بما يشمل اتخاذ قرار بشأن وضع صك دولي في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

١٦٣ - ونحيط علماً مع القلق بأن صحة المحيطات والتنوع البيولوجي البحري يتأثران سلباً بالتلوث البحري، بما في ذلك الحطام البحري، ولا سيما اللدائن والملوثات العضوية الثابتة والفلزات الثقيلة والمركبات النيتروجينية، وهو تلوث ناجم عن عدد من المصادر البحرية والبرية، بما يشمل النقل البحري وجريان المياه فوق سطح الأرض. ونلتزم باتخاذ إجراءات للحد من حدوث هذا التلوث ومن آثاره على النُظم الإيكولوجية البحرية، بسبل منها التنفيذ الفعال للاتفاقيات ذات الصلة المعتمدة في إطار المنظمة البحرية الدولية، ومتابعة المبادرات ذات الصلة من قبيل برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية، إضافةً إلى اعتماد استراتيجيات منسقة لتحقيق هذه الغاية. ونلتزم كذلك باتخاذ إجراءات على نحو يحقق، بحلول عام ٢٠٢٥ واستنادا إلى البيانات العلمية التي جرى جمعها، تخفيضات كبيرة في الحطام البحري منعاً لإلحاق الضرر بالبيئة الساحلية والبحرية.

١٦٤ - ونحيط علماً بالخطر الشديد الذي يحيق بالنظم الإيكولوجية والموارد البحرية من الأنواع الدخيلة التوسعية، ونلتزم بتنفيذ تدابير لمنع دخول الأنواع الدخيلة التوسعية والسيطرة على تأثيرها البيئي الضار، بما في ذلك، حسب الاقتضاء، التدابير المعتمدة في إطار المنظمة البحرية الدولية.

١٦٥ - ونحيط علماً بأن ارتفاع مستوى سطح البحر وتحات السواحل يشكلان تهديدين خطيرين لكثير من المناطق الساحلية والجزر، لا سيما في البلدان النامية، وندعو المجتمع الدولي، في هذا الصدد، إلى تعزيز جهوده لمواجهة هذين التحديين.

١٦٦ - وندعو إلى تقديم الدعم للمبادرات التي تعالج مسألة تحمض المحيطات وآثار تغير المناخ على النظم الإيكولوجية وعلى الموارد البحرية والساحلية. ونكرر في هذا الصدد تأكيد ضرورة العمل الجماعي لمنع استمرار تحمض المحيطات، وتعزيز قدرة النظم الايكولوجية البحرية والمجتمعات التي تعتمد عليها في كسب الرزق على الصمود، ودعم بحوث علوم البحار، ورصد ومراقبة تحمض المحيطات، ولا سيما النظم الإيكولوجية الهشة، بسبل منها تعزيز التعاون الدولي في هذا الصدد.

١٦٧ - ونشدد على ما يساورنا من قلق إزاء الآثار البيئية المحتملة لتخصيب المحيطات. ونشير في هذا الخصوص إلى القرارات المتعلقة بتخصيب المحيطات التي اتخذتها الهيئات الحكومية الدولية المعنيَّة، ونعقد العزم على الاستمرار في معالجة مسألة تخصيب المحيطات بأقصى درجات الحذر، بما يتفق مع النهج الوقائي.

١٦٨ - ونلتزم بتكثيف جهودنا لتحقيق هدف عام ٢٠١٥ على النحو المتفق عليه في خطة جوهانسبرغ التنفيذية، والمتمثل في الحفاظ على الأرصدة أو إعادتها إلى المستويات التي يمكن أن تنتج أقصى غلة مستدامة بصورة عاجلة. وفي هذا الصدد، نلتزم أيضا بأن نتخذ على وجه الاستعجال التدابير اللازمة للحفاظ على جميع الأرصدة أو إعادتها على الأقل إلى المستويات التي يمكن أن تنتج أقصى غلة مستدامة، في إطار السعي إلى تحقيق هذه الأهداف في أقرب وقت ممكن وفقاً لما تحدده خصائصها البيولوجية. وتحقيقا لهذه الغاية نلتزم بأن نضع وأن ننفِّذ على وجه السرعة خططاً للإدارة قائمة على أساس علمي، بسبل منها خفض المصيد من الأسماك أو تعليقه، وبذل جهد موازٍ في ما يتصل بحالة الأرصدة. ونلتزم أيضاً بتعزيز العمل على إدارة الصيد العرضي والمرتجع، والآثار الأخرى الضارة بالنظام الإيكولوجي نتيجةً لأنشطة مصائد الأسماك، بما في ذلك القضاء على ممارسات الصيد المدمِّرة. ونلتزم كذلك بتعزيز الإجراءات الهادفة إلى حماية النظم الإيكولوجية البحرية الهشة من الآثار الضارة الكبيرة، بسبل منها الاستخدام الفعال لتقييمات الأثر. وينبغي الاضطلاع بهذه الإجراءات، بما فيها الإجراءات المتخذة عن طريق المنظمات المختصة، بشكل يتفق مع القانون الدولي والصكوك الدولية السارية وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة والمبادئ التوجيهية لمنظمة الأغذية والزراعة.

١٦٩ - ونحث الدول الأطراف في اتفاق عام ١٩٩٥ المتعلق بتنفيذ ما تتضمنه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار من أحكام بشأن حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال على أن تنفذ الاتفاق المذكور تنفيذاً كاملاً، وأن تولي، الاعتبار الكامل، وفقا للجزء السابع منه، للاحتياجات الخاصة للدول النامية. وعلاوة على ذلك، ندعو جميع الدول إلى تنفيذ مدونة قواعد السلوك لصيد الأسماك المتسم بالمسؤولية وخطط العمل والمبادئ التوجيهية التقنية الدولية لمنظمة الأغذية والزراعة.

١٧٠ - ونعترف بأن الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم يحرم بلدان كثيرة من مورد طبيعي أساسي وما زال يشكل تهديداً مستمراً لتنميتها المستدامة. ونلتزم مجدداً بالقضاء على الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم على النحو الوارد في خطة جوهانسبرغ التنفيذية، وبمنع ومكافحة هذه الممارسات بوسائل منها ما يلي: وضع وتنفيذ خطط عمل

وطنية وإقليمية وفقاً لخطة العمل الدولية لمنظمة الأغذية والزراعة من أجل مكافحة الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم؛ وقيام الدول الساحلية ودول العلم ودول الميناء والدول الموقعة على ميثاق الأمم المتحدة ودول جنسية المالكين المستفيدين والدول الأخرى المؤيدة لمكافحة الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، أو الملتزمة بمكافحته، بتنفيذ تدابير فعالة ومنسقة وفقاً للقانون الدولي، عن طريق تحديد السفن التي تمارس الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم وحرمان الجناة من الفوائد الناجمة عنه؛ والتعاون مع البلدان النامية بهدف تحديد الاحتياجات وبناء القدرات منهجياً، بما في ذلك دعم نُظم الرصد والمراقبة والاستطلاع والامتثال والإنفاذ.

١٧١ - وندعو الدول التي وقعت على اتفاق منظمة الأغذية والزراعة بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم وردعه والقضاء عليه إلى التعجيل بإجراءات التصديق عليه لإتاحة بدء نفاذه في وقت مبكر.

١٧٢ - وندرك ضرورة تقيد المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك بالشفافية والمساءلة في إدارة مصائد الأسماك. ونقدر الجهود التي بذلتها تلك المنظمات بالفعل من خلال اضطلاعها باستعراضات مستقلة للأداء، وندعو جميع المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك إلى الاضطلاع على نحو منتظم بهذه الاستعراضات وإتاحة نتائجها للجمهور. ونشجع تنفيذ توصيات هذه الاستعراضات ونوصي بأن يجري تعزيز الطابع الشامل لتلك الاستعراضات مع مرور الوقت، حسب الاقتضاء.

١٧٣ - ونؤكد مجدداً التزامنا بخطة جوهانسبرغ التنفيذية لإلغاء الإعانات التي تسهم في الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم وفي الإفراط في قدرات الصيد، مع مراعاة أهمية هذا القطاع بالنسبة للبلدان النامية، ونكرر تأكيد التزامنا بإبرام اتفاقات متعددة الأطراف بشأن الإعانات المقدمة إلى مصائد الأسماك، تكفل إنفاذ خطة الدوحة للتنمية التي وضعتها منظمة التجارة العالمية والتكليفات المنصوص عليها في إعلان هونغ كونغ الوزاري بما يعزز الضوابط المفروضة على الإعانات في قطاع مصائد الأسماك، بسبل منها حظر أشكال معينة من الإعانات المقدَّمة إلى مصائد الأسماك التي تسهم في الإفراط في قدرات الصيد وفي صيد الأسماك، مع الاعتراف بأن اعتماد معاملة خاصة وتفضيلية، ملائمة وفعالة، إزاء البلدان النامية وأقل البلدان نموا ينبغي أن يكون جزءا لا يتجزأ من مفاوضات منظمة التجارة العالمية المتعلقة بتقديم الإعانات إلى مصائد الأسماك، والأخذ في الاعتبار أهمية هذا القطاع في الأولويات الإنمائية والحد من الفقر والشواغل المتعلقة بالأمن المعيشي والغذائي. ونشجع الدول على مواصلة تحسين الشفافية والإبلاغ عن الموجود من برامج دعم مصائد الأسماك عن

طريق منظمة التجارة العالمية. وبالنظر إلى حالة موارد مصائد الأسماك، ودون المساس بخطة الدوحة للتنمية التي وضعتها منظمة التجارة العالمية والتكليفات المنصوص عليها في إعلان هونغ كونغ الوزاري بشأن الإعانات المقدمة إلى مصائد الأسماك، ولا بضرورة اختتام هذه المفاوضات، نشجع الدول على إلغاء الإعانات التي تسهم في الإفراط في قدرات الصيد وفي صيد الأسماك وعلى الإحجام عن تقديم إعانات جديدة من هذا النوع أو توسيع نطاق تلك الإعانات أو تعزيزها.

١٧٤ - ونحث على أن يتم، بحلول عام ٢٠١٤، تحديد وتعميم الاستراتيجيات الهادفة إلى الاستمرار في مساعدة البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، على تطوير قدراتها الوطنية للحفاظ على مصائد الأسماك المستدامة وإدارتها على نحو مستدام، وتحقيق فوائد منها، بسبل منها تحسين وصول المنتجات السمكية الواردة من البلدان النامية إلى الأسواق.

١٧٥ - ونلتزم بمراعاة ضرورة كفالة فرص الوصول إلى مصائد الأسماك، لكل من صيادي الكفاف، وصغار الصيادين، والصيادين الحرفيين، والنساء العاملات في مجال صيد الأسماك، والشعوب الأصلية ومجتمعاتها، ولا سيما في البلدان النامية، وعلى وجه الخصوص في الدول الجزرية الصغيرة النامية ومراعاة أهمية إتاحة فرص الوصول إلى الأسواق.

١٧٦ - ونقر أيضا بما للشعاب المرجانية من إسهامات اقتصادية واجتماعية وبيئية هامة، ولا سيما بالنسبة للدول الجزرية وغيرها من الدول الساحلية، وبالتأثر الشديد للشعاب المرجانية وغابات المانغروف بعدة عوامل، منها تغير المناخ، وتحمض المحيطات، والإفراط في الصيد، والممارسات الضارة في مجال صيد الأسماك، والتلوث. ونؤيد التعاون الدولي من أجل الحفاظ على الشعاب المرجانية والنظم البيئية لغابات المانغروف والاستفادة من منافعها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وكذلك تيسير التعاون التقني والتبادل الطوعي للمعلومات.

١٧٧ - ونؤكد مجددا على أهمية تدابير الحفظ القائمة على أساس المناطق، بما في ذلك إقامة مناطق بحرية محمية بطريقة تتماشى مع القانون الدولي وتستند إلى أفضل المعلومات العلمية المتاحة، باعتبار ذلك أداة لحفظ التنوع البيولوجي واستخدام مكوناته بطريقة مستدامة. ونشير إلى القرار ٢/١٠ الصادر عن الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي والقاضي بأن يُحفَظ بحلول عام ٢٠٢٠ ما مجموعه ١٠ في المائة من المناطق الساحلية والبحرية، ولا سيما المناطق التي تكتسي أهمية خاصة للتنوع البيولوجي وخدمات النُّظم الإيكولوجية، وذلك من خلال منظومات من المناطق المحمية المدارة بطريقة فعالة

وعادلة، والمُمثِّلة للنظام الإيكولوجي، والمترابطة على نحو جيد، ومن خلال تدابير حفظ فعالة أخرى قائمة على أساس المناطق.

الدول الجزرية الصغيرة النامية

١٧٨ - ونؤكد من جديد أن الدول الجزرية الصغيرة النامية ما زالت تشكل حالة خاصة من حالات التنمية المستدامة بالنظر إلى نقاط ضعفها الخاصة والفريدة من نوعها، بما في ذلك صغر حجمها، وبُعدها، وضيق قاعدة مواردها وصادراتها، وتعرضها للتحديات البيئية العالمية والصدمات الاقتصادية الخارجية، بما في ذلك مجموعة كبيرة من الآثار الناجمة عن تغير المناخ والكوارث الطبيعية المحتمل أن يزداد عددها وشدتها. ونلاحظ بقلق أن نتائج الاستعراض الذي يجري كل خمس سنوات لاستراتيجية موريشيوس للتنفيذ خلص إلى أن الدول الجزرية الصغيرة النامية أحرزت قدراً من التقدم أقل مما أحرزته غالبية المجموعات الأخرى، بل وتراجعت من الناحية الاقتصادية، لا سيما فيما يخص الحد من الفقر والقدرة على تسديد الديون. وما زال ارتفاع مستوى سطح البحر وغيره من الآثار السلبية لتغير المناخ يشكل خطرا كبيرا على الدول الجزرية الصغيرة النامية وجهودها الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة، ويمثل للعديد منها أشد الأخطار التي تهدد بقاءها وقدرتها على الصمود، بما في ذلك احتمال فقدان بعضها لإقليمها. وما زلنا قلقين أيضا من أنه في حين أحرزت الدول الجزرية الصغيرة النامية تقدما في مجالات المساواة بين الجنسين والصحة والتعليم والبيئة، فقد اتسم التقدم الذي أحرزته عموما صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بالتفاوت.

١٧٩ - وندعو إلى مواصلة الجهود وتعزيزها لمساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية في تنفيذ برنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس للتنفيذ. وندعو أيضا إلى تعزيز الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية للتصدي للتحديات المتعددة، القائمة منها والناشئة، التي تواجهها هذه الدول في سعيها لتحقيق التنمية المستدامة.

١٨٠ - وندعو، بالاستناد إلى برنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس للتنفيذ، إلى عقد المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية في عام ٢٠١٤، وذلك إدراكا لأهمية اتخاذ إجراءات منسقة ومتوازنة ومتكاملة للتصدي لتحديات التنمية المستدامة التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية، وندعو الجمعية العامة إلى تحديد طريقة تسيير أعمال المؤتمر في دورتها السابعة والستين.

أقل البلدان نموا

١٨١ - ونتفق على أن ننفذ برنامج عمل اسطنبول تنفيذا فعالا وأن ندمج مجالاته ذات الأولوية بالكامل ضمن إطار العمل الحالي، بحيث يسهم تنفيذه على نطاق أوسع في تحقيق الهدف العام لبرنامج عمل اسطنبول المتمثل في تمكين نصف أقل البلدان نموا من استيفاء شروط الخروج من هذه الفئة بحلول عام ٢٠٢٠.

البلدان النامية غير الساحلية

١٨٢ - وندعو الدول الأعضاء، بما في ذلك الشركاء في التنمية ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية المعنية إلى التعجيل بتعزيز تنفيذ الإجراءات المحددة في إطار الأولويات الخمس المتفق عليها في برنامج عمل ألماتي والإجراءات الواردة في الإعلان المتعلق باستعراض منتصف المدة لبرنامج عمل ألماتي، على نحو أفضل تنسيقا، وخصوصا لأغراض تشييد مرافق النقل والتخزين وغيرها من المرافق المتصلة بالمرور العابر وصيانتها وتحسينها، بما في ذلك إنشاء طرق بديلة وإكمال الوصلات الناقصة وتحسين وسائل الاتصال والهياكل الأساسية للطاقة، بهدف دعم التنمية المستدامة للبلدان النامية غير الساحلية.

أفريقيا

١٨٣ - وفي حين نعترف بإحراز بعض التقدم صوب الوفاء بالالتزامات الدولية المتعلقة بالاحتياجات الإنمائية لأفريقيا، فإننا نؤكد على أنه ما زالت هناك تحديات كبيرة تعوق تحقيق التنمية المستدامة في هذه القارة.

١٨٤ - وندعو المجتمع الدولي إلى تعزيز دعمه والوفاء بالالتزاماته للدفع بالإجراءات المتعلقة بالمجالات الحيوية للتنمية المستدامة في أفريقيا، ونرحب بالجهود التي يبذلها الشركاء في التنمية لتعزيز التعاون مع الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ونرحب أيضا بالتقدم الذي أحرزته البلدان الأفريقية في ترسيخ أسس الديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم الرشيد والإدارة الاقتصادية السليمة، ونشجع البلدان الأفريقية على مواصلة جهودها في هذا الصدد. وندعو جميع شركاء أفريقيا في التنمية، وبخاصة البلدان المتقدمة النمو، إلى دعم البلدان الأفريقية في تعزيز القدرات البشرية والمؤسسات الديمقراطية، بما يتماشى مع أولوياتها وأهدافها بغية تعزيز التنمية في أفريقيا على جميع المستويات، وذلك بسبل منها تيسير نقل التكنولوجيا التي تحتاجها البلدان الأفريقية على النحو المتفق عليه بين الأطراف المعنية. ونقر بضرورة أن تبذل البلدان الأفريقية جهودا متواصلة لتهيئة بيئات مواتية لتحقيق نمو شامل

يدعم التنمية المستدامة، وأن يبذل المجتمع الدولي جهودا متواصلة لزيادة تدفق موارد جديدة وإضافية لتمويل التنمية من جميع المصادر، العامة والخاصة والمحلية والأجنبية، لدعم هذه الجهود الإنمائية التي تبذلها البلدان الأفريقية، ونرحب في هذا الصدد بمختلف المبادرات المهمة القائمة بين البلدان الأفريقية وشركائها في التنمية.

الجهود الإقليمية

١٨٥ - ونشجع على اتخاذ إجراءات إقليمية منسقة لتعزيز التنمية المستدامة. ونقر، في هذا الصدد، بأن خطوات مهمة قد اتُّخذت لتعزيز التنمية المستدامة، ولا سيما في المنطقة العربية وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ، وذلك من خلال المنتديات ذات الصلة، بما فيها لجان الأمم المتحدة الإقليمية. وفي حين يلاحظ المجتمع الدولي أنه ما زالت هناك تحديات في العديد من المجالات، فإنه يرحب بهذه الجهود وبالنتائج التي تحققت حتى الآن، ويدعو إلى اتخاذ إجراءات على جميع المستويات لزيادة تطويرها وتنفيذها.

الحد من أخطار الكوارث

١٨٦ - ونجدد التزامنا بإطار عمل هيوغو للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥: بناء قدرة الدول والمجتمعات على الصمود في مواجهة الكوارث، وندعو الدول ومنظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات دون الإقليمية والإقليمية والدولية والمجتمع المدني إلى التعجيل بتنفيذ الإطار وتحقيق أهدافه. وندعو إلى تناول مسألة الحد من أخطار الكوارث وبناء القدرة على الصمود في مواجهة الكوارث بشعور متجدد بإلحاحيتها في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، والقيام، حسب الاقتضاء، بإدماجها في السياسات والخطط والبرامج والميزانيات على جميع المستويات، ومراعاتها ضمن الأطر المستقبلية ذات الصلة. وندعو الحكومات على جميع المستويات، وكذلك المنظمات دون الإقليمية والإقليمية والدولية المعنية، إلى الالتزام بتوفير موارد كافية يمكن التنبؤ بها في الوقت المناسب للحد من أخطار الكوارث من أجل تعزيز قدرة المدن والمجتمعات على الصمود في مواجهة الكوارث، وذلك وفقا لما تسمح به ظروفها وقدراتها.

١٨٧ - وندرك أهمية نُظم الإنذار المبكر باعتبارها جزءا من الآليات المستخدمة للحد من أخطار الكوارث بفعالية على جميع المستويات من أجل الحد من الأضرار الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك الخسائر في الأرواح، ونشجع في هذا الصدد الدول على إدماج هذه النظم ضمن استراتيجياتها وخططها الوطنية للحد من أخطار الكوارث. ونشجع الجهات المانحة والمجتمع الدولي على تعزيز التعاون الدولي لدعم جهود الحد من أخطار

الكوارث في البلدان النامية، حسب الاقتضاء، من خلال المساعدة التقنية ونقل التكنولوجيا على النحو المتفق عليه بين الأطراف المعنية، وبناء القدرات، وبرامج التدريب. ونقر كذلك بأهمية إجراء تقييمات شاملة للمخاطر والأخطار، وتبادل المعارف والمعلومات، بما في ذلك تبادل معلومات جغرافية موثوقة. ونلتزم بوضع وتعزيز أدوات لتقييم المخاطر والحد من أخطار الكوارث في الوقت المناسب.

١٨٨ - ونؤكد على أهمية تمتين الروابط بين خطط الحد من أخطار الكوارث وتحقيق الانتعاش والخطط الإنمائية الطويلة الأجل، وندعو إلى وضع استراتيجيات أكثر تنسيقا وشمولا تدمج الاعتبارات المتعلقة بالحد من أخطار الكوارث والتكيف مع تغير المناخ في الاستثمارات العامة والخاصة، وفي صنع القرارات والتخطيط للأعمال الإنسانية والإنمائية من أجل الحد من المخاطر وزيادة القدرة على الصمود وكفالة انتقال سلس من مرحلة الإغاثة إلى الإنعاش فالتنمية. ونسلّم، في هذا الصدد، بضرورة إدراج منظور جنساني في تصميم وتنفيذ جميع مراحل إدارة أخطار الكوارث.

١٨٩ - وندعو جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك الحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية والقطاع الخاص والمجتمع المدني، إلى اتخاذ تدابير مناسبة وفعالة تراعى فيها الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، وذلك بسبل منها تعزيز التنسيق والتعاون للحد من أخطار التعرض للكوارث من أجل حماية الأشخاص والهياكل الأساسية وغيرها من الأصول الوطنية من أثر الكوارث تمشيا مع إطار عمل هيوغو وأي إطار من أطر الحد من أخطار الكوارث يعتمَد بعد عام ٢٠١٥.

تغير المناخ

١٩٠ - ونؤكد من جديد أن تغير المناخ هو أحد أكبر تحديات العصر، ونعرب عن جزعنا الشديد إزاء استمرار ارتفاع مستوى انبعاثات غازات الدفيئة على الصعيد العالمي. ونشعر بقلق بالغ إزاء كون جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، معرضة للآثار السلبية لتغير المناخ، وكونها تعاني بالفعل من آثار متزايدة تشمل الجفاف المستمر والظواهر الجوية الشديدة الحدة وارتفاع مستوى سطح البحر والتحات الساحلي وتحمض المحيطات، وهو ما يؤدي إلى زيادة تهديد الأمن الغذائي والجهود المبذولة للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. ونشدد في هذا الصدد على أن التكيف مع تغير المناخ يشكل أولوية عالمية آنية وملحة.

١٩١ - ونؤكد أن الطابع العالمي لتغير المناخ يتطلب أوسع قدر ممكن من التعاون من البلدان جميعها ومشاركتها في استجابة دولية فعالة وملائمة بغية التعجيل بالحد من انبعاثات غازات الدفيئة على الصعيد العالمي. ونذكّر بأن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ تنص

على أنه ينبغي للأطراف أن تحمي النظام المناخي لمنفعة أجيال البشرية الحاضرة والمقبلة على أساس الإنصاف ووفقا لمسؤولياتها المشتركة، وإن كانت متباينة، وقدرات كل منها. ونلاحظ بقلق بالغ الفجوة الكبيرة بين الأثر الإجمالي لتعهدات الأطراف المتعلقة بتخفيف حدة الانبعاثات السنوية العالمية لغازات الاحتباس الحراري بحلول عام ٢٠٢٠ والمسارات الإجمالية للانبعاثات التي من شأنها أن تمكن من إبقاء نسبة الزيادة في متوسط درجات الحرارة العالمية دون درجتين مئويتين أو فوق مستويات ما قبل المرحلة الصناعية بـ ١,٥ درجة مئوية. وندرك أهمية تعبئة الأموال من مصادر مختلفة، العامة والخاصة منها والثنائية والمتعددة الأطراف، بما في ذلك مصادر التمويل المبتكرة، لدعم إجراءات التخفيف وتدابير التكيف المناسبة على الصعيد الوطني، وتطوير التكنولوجيا ونقلها، وبناء القدرات في البلدان النامية. ونرحب في هذا الصدد بالإعلان عن إنشاء صندوق المناخ الأخضر، وندعو إلى تفعيله على وجه السرعة ليتسنى تحديد موارده في وقت مبكر وبقدر كاف.

١٩٢ - ونحث الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والأطراف في بروتوكول كيوتو على الوفاء الكامل بالتزاماتها وبالقرارات المتخذة بموجب هذين الاتفاقين. وسنستند في هذا الصدد إلى ما أُحرِز من تقدم في محافل من بينها الدورة السابعة عشرة لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية والدورة السابعة لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو، المعقودتان في ديربان، في الفترة من ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

الغابات

١٩٣ - ونشدد على أهمية ما للغابات من منافع اقتصادية واجتماعية وبيئية للناس وأهمية إسهامات الإدارة المستدامة للغابات في مواضيع وأهداف المؤتمر. ونؤيد وضع سياسات شاملة لعدة قطاعات ولعدة مؤسسات تعزز الإدارة المستدامة للغابات. ونؤكد من جديد أن الطائفة الواسعة من المنتجات والخدمات التي توفرها الغابات تتيح فرصاً للتصدي للكثير من تحديات التنمية المستدامة الأكثر إلحاحاً. وندعو إلى تعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق الإدارة المستدامة للغابات، وإعادة زراعة الغابات، واستصلاح الغابات، وغرس الغابات الجديدة، وندعم جميع الجهود المبذولة لإبطاء معدل إزالة الغابات وتدهورها ووقف ذلك الاتجاه وعكس مساره بفعالية، بسبل من بينها تعزيز التجارة في منتجات الغابات التي يجري الحصول عليها بصورة مشروعة. وننوه بأهمية المبادرات الجارية، مثل خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية؛ ودور الحفظ والإدارة المستدامة للغابات، وتعزيز مخزون الكربون في الغابات في البلدان النامية. وندعو إلى زيادة الجهود الرامية إلى تعزيز أطر الإدارة

السليمة للغابات وسبل تنفيذها، وفقاً للصك غير الملزم قانوناً بشأن جميع أنواع الغابات، من أجل تحقيق الإدارة المستدامة للغابات. وتحقيقا لهذا الغرض، نلتزم بتحسين أسباب معيشة السكان والمجتمعات المحلية، عن طريق تهيئة الظروف اللازمة لإدارتهم الغابات إدارةً مستدامةً، بسبل منها تعزيز التعاون في ميادين المالية والتجارة ونقل التكنولوجيا السليمة بيئياً وبناء القدرات والحوكمة، وعن طريق تعزيز الحيازة الآمنة للأراضي، وبخاصة فيما يتعلق باتخاذ القرارات وتقاسم المنافع، وفقاً للتشريعات والأولويات الوطنية.

١٩٤ - وندعو إلى التنفيذ العاجل للصك غير الملزم قانوناً بشأن جميع أنواع الغابات والإعلان الوزاري الصادر عن الجزء الرفيع المستوى من الدورة التاسعة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات بمناسبة الإعلان عن انطلاق السنة الدولية للغابات.

١٩٥ - ونسلم بأن منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، بفضل عضويته العالمية وولايته الشاملة، يؤدي دوراً حيوياً في معالجة القضايا المتصلة بالغابات معالجة شاملة ومتكاملة وفي تعزيز التنسيق السياساتي والتعاون على المستوى الدولي من أجل تحقيق التنمية المستدامة للغابات. وندعو الشراكة التعاونية في مجال الغابات إلى مواصلة تقديم دعمها للمنتدى، ونشجع أصحاب المصلحة على مواصلة مشاركتهم الفعلية في عمل المنتدى.

١٩٦ - ونؤكد أهمية إدراج أهداف وممارسات الإدارة المستدامة للغابات في صلب السياسات وعملية اتخاذ القرارات على الصعيد الاقتصادي، ولهذا الغرض نلتزم بالعمل مع هيئات إدارة المنظمات الأعضاء في الشراكة التعاونية في مجال الغابات من أجل إدماج الإدارة المستدامة لجميع أنواع الغابات حسب الاقتضاء في استراتيجياتها وبرامجها.

التنوع البيولوجي

١٩٧ - ونعيد تأكيد القيمة المتأصلة للتنوع البيولوجي، والقيم الإيكولوجية والجينية والاجتماعية والاقتصادية والعلمية والتربوية والثقافية والترفيهية والجمالية للتنوع البيولوجي، والدور البالغ الأهمية الذي يؤديه في الحفاظ على النظم الإيكولوجية التي توفر خدمات أساسية تشكل ركائز حيوية لتحقيق التنمية المستدامة ورفاه البشر. وندرك مدى جسامة الوضع من حيث فقدان التنوع البيولوجي وتدهور النظم الإيكولوجية على الصعيد العالمي، ونؤكد أن هذه العوامل تقوض من التنمية العالمية بما يؤثر على الأمن الغذائي، والتغذية، وتوافر مياه الشرب وإمكانية الحصول عليها، وعلى صحة الفقراء في الريف والسكان في جميع أنحاء العالم، بمن فيهم الأجيال الحالية والمقبلة. وهذا يبرز أهمية الحفاظ على التنوع البيولوجي، وتسهيل التنقل فيما بين الموائل، وبناء قدرة النظم الإيكولوجية على استعادة حيويتها. ونسلِّم بأن المعارف والابتكارات والممارسات التقليدية للشعوب الأصلية

والمجتمعات المحلية تسهم إسهاماً هاماً في حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه بصورة مستدامة، ويمكن لتطبيقها على نطاق أوسع أن يدعم الرفاه الاجتماعي واستدامة سبل الرزق. ونقر كذلك بأن الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية تعتمد في كثير من الأحيان بصورة مباشرة للغاية على التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية، ومن ثم فإنها كثيراً ما تكون الأكثر تضررا بصورة مباشرة من فقدان ذلك التنوع وتلك النظم وتدهورهما.

١٩٨ - ونكرر تأكيد التزامنا بالوفاء بالأهداف الثلاثة لاتفاقية التنوع البيولوجي، وندعو إلى اتخاذ إجراءات عاجلة للحد بفعالية من فقدان التنوع البيولوجي ووقفه وعكس اتجاهه. وفي هذا السياق، نؤكد أهمية تنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠، والوفاء بأهداف آيتشي المتعلقة بالتنوع البيولوجي التي اعتمدها مؤتمر الأطراف في الاتفاقية في اجتماعه العاشر.

١٩٩ - وننوّه باعتماد بروتوكول ناغويا الملحق باتفاقية التنوّع البيولوجي والمتعلق بالحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها، وندعو الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي إلى التصديق على البروتوكول أو الانضمام إليه، بما يكفل بدء نفاذه في أقرب فرصة ممكنة. ونقر بما يمكن أن يؤديه الحصول على الموارد الجينية وتقاسم المنافع الناشئة عن استخدامها من دور يساهم في حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه بصورة مستدامة وفي القضاء على الفقر واستدامة البيئة.

٢٠٠ - ونرحب باستراتيجية تعبئة الموارد لدعم تحقيق الأهداف الثلاثة لاتفاقية التنوع البيولوجي، بما في ذلك الالتزام بتحقيق زيادة كبيرة في الموارد من جميع المصادر دعماً للتنوع البيولوجي، وفقاً للقرارات المتخذة في مؤتمر الدول الأطراف في اجتماعه العاشر.

٢٠١ - ونؤيد تعميم مراعاة الآثار والمنافع الاجتماعية والاقتصادية المتصلة بحفظ التنوع البيولوجي ومكوناته واستخدامهما بصورة مستدامة وبالنظم الإيكولوجية التي توفر خدمات أساسية، في صلب البرامج والسياسات ذات الصلة بالموضوع على جميع المستويات، وفقاً للتشريعات والظروف والأولويات الوطنية. ونشجع الاستثمارات، من خلال وضع الحوافز والسياسات الملائمة، التي تدعم حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه بصورة مستدامة وإصلاح النظم الإيكولوجية المتدهورة، بما يتسق ويتواءم مع اتفاقية التنوع البيولوجي والالتزامات الدولية الأخرى ذات الصلة.

٢٠٢ - ونحن متفقون على تعزيز التعاون الدولي، وإقامة الشراكات، حسب الاقتضاء، وتبادل المعلومات، ونرحب في هذا السياق بعِقْد الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي، ٢٠١١-٢٠٢٠، من أجل تشجيع المشاركة الفعالة لجميع أصحاب المصلحة في حفظ التنوع

البيولوجي واستخدامه بصورة مستدامة، والحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها، توخياً للعيش في انسجام مع الطبيعة.

٢٠٣ - ونسلِّم بأهمية اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض، وهي اتفاق دولي يمثل نقطة التقاء بين التجارة والبيئة والتنمية؛ ويعزز حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه بصورة مستدامة؛ ومن شأنه أن يسهم في تحقيق منافع ملموسة للسكان المحليين؛ كما ويكفل عدم تداول أي أنواع مهددة بالانقراض في التجارة الدولية. ونحن مدركون للآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الناجمة عن الاتجار غير المشروع في الأحياء البرية، حيث يلزم اتخاذ إجراءات حازمة ومعززة على جانبي العرض والطلب على السواء. وفي هذا الصدد، نؤكد أهمية التعاون الدولي الفعال على نطاق الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف والمنظمات الدولية ذات الصلة. ونؤكد كذلك أهمية وضع قوائم أنواع الأحياء استناداً إلى معايير متفق عليها.

٢٠٤ - ونحيط علماً بإنشاء المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، وندعو إلى بدء أعماله في موعد مبكر، وذلك لتوفير أفضل ما هو متاح من معلومات ذات أهمية للسياسات العامة في مجال التنوع البيولوجي، من أجل مساعدة صناع القرارات.

التصحر وتدهور الأراضي والجفاف

٢٠٥ - ونحن ندرك الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للإدارة السليمة للأراضي، بما في ذلك التربة، ولا سيما من حيث إسهامها في النمو الاقتصادي والتنوع البيولوجي والزراعة المستدامة والأمن الغذائي والقضاء على الفقر وتمكين المرأة، والتصدي لتغير المناخ وتحسين توافر المياه. ونؤكد أن التصحر وتدهور الأراضي والجفاف ظواهر تشكل تحديات ذات بُعْد عالمي، وما فتئت تطرح صعوبات خطيرة أمام التنمية المستدامة لجميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية. ونؤكد أيضاً ما يشكله هذا بوجه خاص من تحديات بالنسبة لأفريقيا وأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية. وفي هذا الصدد، نعرب عن القلق العميق إزاء العواقب الجسيمة لحالات الجفاف والمجاعة الدورية في أفريقيا، وبخاصة في القرن الأفريقي ومنطقة الساحل، وندعو إلى العمل على وجه السرعة من خلال اتخاذ تدابير قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل على جميع المستويات.

٢٠٦ - ونحن نقر بضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة لعكس اتجاه تدهور الأراضي. ومن هذا المنطلق سنعمل على إيجاد عالم خال من ظاهرة تدهور الأراضي، في سياق تحقيق التنمية

المستدامة. وهذا من شأنه أن يكون عاملا محفّزا على حشد الموارد المالية من مجموعة من المصادر العامة والخاصة.

٢٠٧ - ونؤكد من جديد عزمنا على القيام، وفقا لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر باتخاذ إجراءات منسقة على الصعد الوطني والإقليمي والدولي، لرصد تدهور الأراضي على الصعيد العالمي، واستصلاح الأراضي المتدهورة في المناطق القاحلة وشبه القاحلة والجافة شبه الرطبة. وقد عقدنا العزم على دعم وتعزيز تنفيذ الاتفاقية والخطة وإطار العمل الاستراتيجيين لتعزيز تنفيذها للسنوات العشر (٢٠٠٨-٢٠١٨)، بطرق من بينها تعبئة الموارد المالية الكافية التي يمكن التنبؤ بتوافرها في حينها. ونلاحظ أهمية التخفيف من الآثار الناجمة عن التصحر وتدهور الأراضي والجفاف، بطرق من بينها الحفاظ على الواحات وتنميتها، واستصلاح الأراضي المتدهورة، وتحسين نوعية التربة والنهوض بإدارة المياه، وذلك للإسهام في تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر. وفي هذا الصدد، نشجع على إبرام شراكات وإقامة مبادرات لأغراض حماية الموارد من الأراضي، وندرك أهمية تلك الشراكات والمبادرات. ونشجع أيضا على بناء القدرات، والاضطلاع ببرامج التدريب الإرشادية، والدراسات العلمية والمبادرات الرامية إلى تعميق الفهم وإذكاء الوعي فيما يخص المنافع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لسياسات الإدارة المستدامة للأراضي وممارساتها.

٢٠٨ - ونؤكد أهمية مواصلة وضع وتطبيق منهجيات ومؤشرات سليمة قائمة على أسس علمية شاملة لجميع الفئات الاجتماعية، لأغراض رصد وتقييم مدى التصحر وتدهور الأراضي والجفاف، وكذلك أهمية الجهود الجارية لتعزيز البحوث العلمية وترسيخ القاعدة العلمية للأنشطة المضطلع بها للتصدي للتصحر والجفاف في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وفي هذا الصدد، نحيط علماً بالقرار الذي اتخذه مؤتمر الأطراف في الاتفاقية في اجتماعه العاشر، بإنشاء فريق عامل مخصص لمناقشة خيارات محددة تتعلق بإسداء المشورة العلمية للأطراف في الاتفاقية، مع مراعاة التوازن الإقليمي.

٢٠٩ - ونكرر تأكيد ضرورة التعاون من خلال تبادل المعلومات المتصلة بالمناخ والطقس، ونظم التنبؤ والإنذار المبكر المتعلقة بالتصحر وتدهور الأراضي والجفاف، وبالعواصف الترابية والرملية، على الصعد العالمي والإقليمي ودون الإقليمي. وفي هذا الصدد، ندعو الدول والمنظمات ذات الصلة إلى التعاون في مجال تبادل المعلومات ونظم التنبؤ والإنذار المبكر ذات الصلة.

الجبال

٢١٠ - ونحن ندرك أن الفوائد المستمدة من المناطق الجبلية أمر ضروري لتحقيق التنمية المستدامة. وتؤدي النظم الإيكولوجية للجبال دورا حاسما في توفير موارد المياه لجزء كبير من سكان العالم؛ والنظم الإيكولوجية الجبلية الهشة معرّضة بشكل خاص للآثار الضارة لتغير المناخ، وإزالة الأحراج وتدهور الغابات، وتغير استخدام الأراضي، وتدهور الأراضي، والكوارث الطبيعية؛ وقد أخذت الجليديات الجبلية حول العالم في الانحسار وتناقص الكثافة، مع ما ينجم عن ذلك من تزايد الآثار الواقعة على البيئة ورفاه البشر.

٢١١ - وندرك كذلك أن الجبال كثيرا ما تكون موطنا للتجمعات البشرية، بما في ذلك الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، وهي مجتمعات قد استحدثت استخدامات مستدامة لموارد الجبال. غير أن هذه المجتمعات كثيراً ما تكون مجتمعات مهمشة، ونؤكد لذلك أنه سيلزم بذل جهد مستمر لمعالجة قضايا الفقر، والأمن الغذائي والتغذية، والاستبعاد الاجتماعي، والتدهور البيئي في هذه المناطق. وندعو الدول إلى تعزيز العمل التعاوني بالمشاركة الفعالة وتبادل الخبرات مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين، وذلك من خلال تعزيز ما هو قائم من ترتيبات واتفاقات ومراكز امتياز معنية بالتنمية المستدامة للمناطق الجبلية، فضلا عن استكشاف ترتيبات واتفاقات جديدة، حسب الاقتضاء.

٢١٢ - وندعو إلى بذل المزيد من الجهود من أجل الحفاظ على النظم الإيكولوجية الجبلية، بما في ذلك التنوع الأحيائي فيها. ونشجع الدول على اعتماد رؤية بعيدة المدى ونُهج شاملة، بوسائل منها دمج سياسات خاصة بالجبال في الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة التي يمكن أن تشمل، ضمن جملة أمور، خططا للحد من الفقر وبرامج للمناطق الجبلية، خصوصا في البلدان النامية. وندعو، في هذا الصدد، إلى تقديم الدعم الدولي من أجل التنمية المستدامة للجبال في البلدان النامية.

المواد الكيميائية والنفايات

٢١٣ - ونحن نسلِّم بأن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية أمر بالغ الأهمية لحماية الصحة البشرية والبيئة. وندرك كذلك أن تزايد الإنتاج العالمي للمواد الكيميائية واستخدامها وانتشارها في البيئة مسائل تتطلب تعزيز التعاون الدولي. ونؤكد من جديد هدفنا الرامي إلى تحقيق الإدارة السليمة للمواد الكيميائية طوال دورة حياتها وللنفايات الخطرة بطرائق تؤدي بحلول عام ٢٠٢٠ إلى التقليل من الآثار البالغة الضرر بالصحة البشرية وبالبيئة، على النحو المبيّن في خطة جوهانسبرغ التنفيذية. كذلك نؤكد من جديد التزامنا بنهج للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات على جميع المستويات يعالج القضايا والتحديات الجديدة والناشئة

بطريقة فعالة وناجعة ومتسقة ومتناسقة، ويشجع على إحراز مزيد من التقدم عبر البلدان والمناطق من أجل سد الثغرات في تنفيذ الالتزامات.

٢١٤ - وندعو إلى التنفيذ الفعال للنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية وتعزيز ذلك النهج في إطار نظام قوي يتسم بالتماسك والفعالية والكفاءة من أجل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية طوال دورة حياتها، بما يشمل مواجهة التحديات الناشئة.

٢١٥ - ونشعر ببالغ القلق لأن العديد من البلدان، ولا سيما أقل البلدان نموا، تفتقر إلى القدرة على الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات طوال دورة حياتها. وهناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود لتعزيز العمل من أجل بناء القدرات، بوسائل منها صوغ الشراكات وتقديم المساعدة التقنية وتحسين هياكل الحوكمة. ونشجع الدول والمنظمات التي حققت تقدما نحو تحقيق الهدف المتمثل في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية بحلول عام ٢٠٢٠ على مساعدة البلدان الأخرى عن طريق تبادل المعارف والخبرات والممارسات الفضلى.

٢١٦ - ونثني على زيادة التنسيق والتعاون فيما بين اتفاقيات المواد الكيميائية والنفايات، وهي اتفاقية بازل واتفاقية روتردام واتفاقية استكهولم، ونشجع على زيادة التنسيق المستمر والتعاون فيما بينها ومع النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية. ونحيط علما بأهمية دور المراكز الإقليمية ومراكز التنسيق التابعة لاتفاقية بازل ومراكز اتفاقية استكهولم.

٢١٧ - ونثني على الشراكات القائمة بين القطاعين العام والخاص، وندعو إلى استمرار الشراكات الجديدة والمبتكرة بين القطاعين العام والخاص في أوساط الصناعة والحكومات والأوساط الأكاديمية وغيرها من الجهات المعنية غير الحكومية، بهدف تعزيز القدرات والتكنولوجيا المتعلقة بالإدارة السليمة بيئيا للمواد الكيميائية والنفايات، بما في ذلك منع إنتاج النفايات.

٢١٨ - ونحن مدركون لأهمية اعتماد نهج دورة الحياة، وكذلك وضع وتنفيذ سياسات بشأن كفاءة استخدام الموارد والإدارة السليمة بيئيا للنفايات. ومن ثم، نلتزم بمواصلة خفض النفايات وإعادة استخدامها وإعادة تدويرها، وكذلك بزيادة استعادة الطاقة من النفايات بغية إدارة غالبية النفايات على الصعيد العالمي بطريقة سليمة بيئيا، وجعلها موردا حيثما تسنّى ذلك. والنفايات الصلبة، كالنفايات الإلكترونية واللدائن، تمثل تحديات خاصة ينبغي التصدي لها. وندعو إلى وضع وتنفيذ سياسات واستراتيجيات وقوانين ونظم وطنية ومحلية شاملة لإدارة النفايات.

٢١٩ - ونحث البلدان وسائر الجهات المعنية على اتخاذ جميع التدابير الممكنة لمنع الإدارة غير السليمة للنفايات الخطرة وإغراق النفايات على نحو غير مشروع، ولا سيما في البلدان

التي تكون فيها القدرة على معالجة هذه النفايات محدودة، وذلك وفقا لالتزامات الدول بموجب الصكوك الدولية المتعلقة بهذه المسألة. ونرحب، في هذا السياق، بالقرارات ذات الصلة التي اتخذت في الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية بازل.

٢٢٠ - ونحن مدركون لأهمية التقييم المستند إلى العلم للمخاطر التي يتعرّض لها البشر والبيئة من جراء المواد الكيميائية، وأهمية الحد من تعرُّض البشر والبيئة لتلك المواد الخطرة. ونشجع على تطوير بدائل سليمة بيئيا وأكثر أمانا للمواد الكيميائية الخطرة في المنتجات وعمليات الإنتاج. وتحقيقا لهذه الغاية، نشجع على جملة أمور تشمل، حسب الاقتضاء، تقييم دورة الحياة والإعلام وتوسيع نطاق مسؤولية المنتجين والبحث والتطوير والتصميم المستدام وتبادل المعارف.

٢٢١ - ونرحب بعملية التفاوض الجارية بشأن وضع صك عالمي ملزم قانونا بشأن الزئبق للتصدي للمخاطر التي تتعرّض لها صحة البشر والبيئة، وندعو إلى توصل المفاوضات إلى نتيجة ناجحة.

٢٢٢ - ونحن ندرك أن التخلص التدريجي من المواد المستنفدة للأوزون يؤدي إلى زيادة سريعة في استخدام مركبات الهيدروفلوروكربون التي تنطوي على احتمال زيادة الاحتباس الحراري وإطلاق تلك المركبات في البيئة. ونؤيد التقليص التدريجي لإنتاج تلك المركبات واستهلاكها.

٢٢٣ - ونعترف بأن التمويل الطويل الأجل على نحو كاف ومستدام هو عنصر أساسي في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، ولا سيما في البلدان النامية. ونرحب، في هذا الصدد، بعملية التشاور بشأن خيارات التمويل الخاصة بالمواد الكيميائية والنفايات، التي استهلت من أجل النظر في الحاجة إلى بذل جهود مضاعفة لزيادة الأولوية السياسية الممنوحة للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، والحاجة المتزايدة لتوفير التمويل المستدام والكافي الذي يمكن التنبؤ به والحصول عليه في إطار جدول أعمال المواد الكيميائية والنفايات. ونتطلع إلى الاقتراحات التي سيقدمها المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والتي سينظر فيها المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية والدورة السابعة والعشرون لمجلس إدارة البرنامج.

الاستهلاك والإنتاج المستدامان

٢٢٤ - ونشير إلى الالتزامات الواردة في إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية وجدول أعمال القرن ٢١ وخطة جوهانسبرغ التنفيذية بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين، وبوجه خاص

الطلب الوارد في الفصل ٣ من الخطة التنفيذية والداعي إلى تشجيع وتعزيز وضع إطار عشري للبرامج. وندرك أنه لا غنى عن إحداث تغييرات أساسية في طرق استهلاك المجتمعات وإنتاجها من أجل تحقيق التنمية المستدامة على الصعيد العالمي.

٢٢٥ - وتعيد البلدان تأكيد الالتزامات التي قطعتها بالتخلص التدريجي من إعانات الوقود الأحفوري الضارة وغير الفعالة والتي تشجع على الإسراف في الاستهلاك وتقوض التنمية المستدامة. وندعو سائر البلدان إلى النظر في ترشيد إعانات الوقود الأحفوري غير الفعالة عن طريق إزالة انحرافات الأسواق، بما في ذلك إعادة هيكلة الضرائب والتخلص التدريجي من الإعانات الضارة، حيثما وجدت، لإظهار آثارها البيئية، على أن تراعى في تلك السياسات على نحو كامل الاحتياجات والظروف الخاصة للبلدان النامية، وذلك بهدف التقليل إلى أدنى حد من الآثار الضارة التي قد تؤثر على تنميتها، وبحيث يجري حماية الفقراء والمجتمعات المحلية المتأثرة.

٢٢٦ - ونحن نعتمد الإطار العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة بصيغته الواردة في الوثيقة A/CONF.216/5 ونسلِّط الضوء على الطابع الطوعي للبرامج المدرجة في الإطار العشري، وندعو الجمعية العامة إلى أن تسمي في دورتها السابعة والستين هيئة تابعة لإحدى الدول الأعضاء لاتخاذ ما يلزم من خطوات لتفعيل الإطار تماما.

التعدين

٢٢٧ - ونحن نعترف بأن المعادن والفلزات تقدم مساهمات كبيرة في الاقتصاد العالمي والمجتمعات العصرية. ونلاحظ أن الصناعات التعدينية هامة للغاية لجميع البلدان التي توجد فيها موارد معدنية، وخاصة البلدان النامية. ونلاحظ أيضا أن النشاط التعديني، عندما يدار على نحو سليم، يتيح الفرصة لتحفيز التنمية الاقتصادية على نطاق واسع والحد من الفقر ومساعدة البلدان في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. ونعترف بأن الدول تتمتع بالحق السيادي في تطوير مواردها المعدنية وفقا لأولوياتها الوطنية، وتتحمل المسؤولية فيما يتعلق باستغلال الموارد التي يرد وصفها في مبادئ ريو. ونعترف أيضا بأن أنشطة التعدين ينبغي أن تحقق أقصى قدر من المنافع الاجتماعية والاقتصادية، فضلا عن التصدي بفعالية للآثار البيئية والاجتماعية الضارة. وندرك، في هذا الصدد، أن الحكومات تحتاج إلى قدرات قوية لتطوير صناعاتها التعدينية وإدارتها وتنظيمها من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

٢٢٨ - ونحن مدركون لأهمية الأطر والسياسات والممارسات القانونية والتنظيمية القوية والفعالة لقطاع التعدين التي تفضي إلى منافع اقتصادية واجتماعية وتشمل ضمانات فعالة

للحد من الآثار الاجتماعية والبيئية، إضافة إلى الحفاظ على التنوع الأحيائي والنظم الإيكولوجية، بما يشمل المراحل التالية لإغلاق النشاط التعديني. وندعو الحكومات والمنشآت التجارية إلى العمل على مواصلة النهوض بالمساءلة والشفافية، وكذلك فعالية الآليات القائمة ذات الصلة، وذلك من أجل منع التدفقات المالية غير المشروعة من أنشطة التعدين.

التعليم

٢٢٩ - إننا نعيد تأكيد التزامنا بالحق في التعليم، ونتعهد، في هذا الصدد، بتعزيز التعاون الدولي على تحقيق حصول الجميع على التعليم الابتدائي، لا سيما في البلدان النامية. كذلك نؤكد مجددا أن الوصول الكامل إلى التعليم الجيد على جميع المستويات يعد شرطا أساسيا لتحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، فضلا عن التنمية البشرية، من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وكذلك المشاركة لكل من النساء والرجال، ولا سيما الشباب. ونشدد، في هذا الصدد، على الحاجة إلى ضمان المساواة في فرص التعليم للمعاقين والسكان الأصليين والمجتمعات المحلية والأقليات العرقية وسكان المناطق الريفية.

٢٣٠ - وندرك أن الأجيال الشابة هي حامية المستقبل، كما ندرك الحاجة إلى تحسين نوعية التعليم فيما بعد المرحلة الابتدائية وتعزيز سبل الحصول عليه. ومن ثم فقد عقدنا العزم على النهوض بقدرة نظم التعليم لدينا على إعداد الناس للسعي إلى تحقيق التنمية المستدامة، بوسائل منها تحسين تدريب المعلمين ووضع مناهج دراسية تتعلق بالاستدامة ووضع برامج تدريبية تعد الطلاب لشغل وظائف في مجالات تتصل بالاستدامة، وزيادة الاستخدام الفعال لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعزيز نتائج التعلّم. وندعو إلى تعزيز التعاون بين المدارس والمجتمعات المحلية والسلطات في الجهود المبذولة لزيادة سبل الحصول على التعليم الجيد على جميع المستويات.

٢٣١ - ونشجع الدول الأعضاء على تعزيز الوعي بالتنمية المستدامة في أوساط الشباب بوسائل منها تعزيز برامج التعليم غير النظامي، وفقا لأهداف عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة، ٢٠٠٥-٢٠١٤.

٢٣٢ - ونؤكد أهمية تعزيز التعاون الدولي من أجل تحسين فرص الحصول على التعليم بوسائل منها بناء وتعزيز البنية الأساسية للتعليم، وزيادة الاستثمار في التعليم، وبخاصة الاستثمار لتحسين نوعية التعليم للجميع في البلدان النامية. ونشجع التبادلات والشراكات التعليمية الدولية، بما في ذلك إنشاء الزمالات والمنح الدراسية للمساعدة على بلوغ أهداف التعليم العالمية.

٢٣٣ - ونعقد العزم على تعزيز التعليم من أجل التنمية المستدامة، وعلى دمج التنمية المستدامة بفعالية أكبر في مجال التعليم في فترة ما بعد عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة.

٢٣٤ - ونشجع بشدة المؤسسات التعليمية على النظر في اعتماد الممارسات الجيدة في مجال إدارة الاستدامة في جامعاتها وفي مجتمعاتها المحلية بمشاركة فاعلة من جهات مختلفة تشمل الطلاب والمعلمين والشركاء المحليين، وتعليم التنمية المستدامة بوصفها عنصرا مدمجا في مختلف التخصصات الدراسية.

٢٣٥- ونشدد على أهمية دعم المؤسسات التعليمية، ولا سيما المؤسسات التعليمية العليا في البلدان النامية، كي تضطلع بإجراء البحوث والتوصل إلى ابتكارات من أجل التنمية المستدامة، بما في ذلك في مجال التعليم، بهدف وضع برامج جيدة ومبتكرة تشمل التدريب على مهارات مباشرة الأعمال الحرة والأعمال التجارية، والتدريب المهني والتقني والحرفي، والتعلم مدى الحياة، وتكون موجهة نحو سد الفجوة في المهارات المطلوبة من أجل المضي قدما على طريق بلوغ الأهداف الوطنية للتنمية المستدامة.

المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

٢٣٦ - ونؤكد من جديد دور المرأة الحيوي وضرورة مشاركتها الكاملة ودورها القيادي في جميع مجالات التنمية المستدامة على قدم المساواة مع الرجل، ونقرر التعجيل بخطى تنفيذ الالتزامات المترتبة على كل منا في هذا الصدد على النحو الوارد في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وفي جدول أعمال القرن ٢١، وإعلان ومنهاج عمل بيجين، وإعلان الأمم المتحدة للألفية.

٢٣٧ - ونحن ندرك أنه على الرغم من إحراز تقدم على صعيد المساواة بين الجنسين في بعض المجالات، فإن المرأة لم تحقق كامل إمكانياتها فيما يخص المشاركة في التنمية المستدامة والإسهام فيها والاستفادة منها، بصفتها قائدة ومشاركة وعنصرا للتغيير، وذلك لأسباب من بينها استمرار أوجه عدم المساواة الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية. ونؤيد منح الأولوية لتدابير تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في جميع المجالات في مجتمعاتنا، بما في ذلك إزالة الحواجز التي تعيق مشاركتها بصورة كاملة في صنع القرار والإدارة على جميع المستويات على قدم المساواة مع الرجل، ونؤكد الأثر المترتب على وضع أهداف محددة وتنفيذ تدابير مؤقتة، حسب الاقتضاء، لتحقيق زيادة كبيرة في عدد النساء في المناصب القيادية، بهدف تحقيق التكافؤ بين الجنسين.

٢٣٨ - ونعقد العزم على إطلاق طاقات المرأة بوصفها قوة دافعة للتنمية المستدامة، بوسائل منها إلغاء القوانين التمييزية وإزالة العوائق الرسمية، وضمان المساواة في إمكانية اللجوء إلى العدالة والحصول على الدعم القانوني، وإصلاح المؤسسات لكفالة الكفاءة اللازمة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني والقدرة على ذلك، وتطوير واعتماد نُهُج مبتكرة وخاصة، من أجل التصدي للممارسات غير الرسمية والضارة التي تشكل حواجز تعيق تحقيق المساواة بين الجنسين. وفي هذا الصدد، نلتزم بتهيئة بيئة تمكن من النهوض بحالة النساء والفتيات في كل مكان، خصوصا في المناطق الريفية والمجتمعات المحلية وفي أوساط الشعوب الأصلية والأقليات العرقية.

٢٣٩ - ونلتزم بالعمل بنشاط للتشجيع على جمع مؤشرات تراعي الفوارق بين الجنسين، وبيانات مفصلة حسب نوع الجنس، وتحليلها واستخدامها في وضع السياسات، وتصميم البرامج، وأطر الرصد، وفقا للظروف والقدرات الوطنية، من أجل تنفيذ الوعد بتحقيق التنمية المستدامة للجميع.

٢٤٠ - ونحن ملتزمون بكفالة تمتع المرأة بالحقوق والفرص فيما يخص صنع القرار وتخصيص الموارد على الصعيدين السياسي والاقتصادي على قدم المساواة مع الرجل، وإزالة أي حواجز تمنع المرأة من المشاركة الكاملة في الاقتصاد. وقد عقدنا العزم على إجراء إصلاحات تشريعية وإدارية لمنح المرأة حقوقا مساوية لحقوق الرجل في الموارد الاقتصادية، بما في ذلك الحق في ملكية الأراضي والسيطرة عليها، والأشكال الأخرى من الممتلكات، والائتمان، والإرث، والموارد الطبيعية، والتكنولوجيا الجديدة الملائمة.

٢٤١ - ونحن ملتزمون بتعزيز فرص حصول النساء والفتيات، على قدم المساواة مع الرجل، على التعليم، والخدمات الأساسية، والفرص الاقتصادية، وخدمات الرعاية الصحية، بما في ذلك معالجة المسائل المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية للمرأة، وكفالة الإمكانية أمام الجميع للحصول على الوسائل الحديثة المأمونة والفعالة والزهيدة الثمن والمقبولة لتنظيم الأسرة. وفي هذا الصدد، نؤكد من جديد التزامنا بتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، والإجراءات الأساسية لمواصلة تنفيذ برنامج العمل.

٢٤٢ - ونحن ندرك أن المساواة بين الجنسين ومشاركة المرأة بفعالية أمران مهمان للعمل بفعالية على تحقيق جميع جوانب التنمية المستدامة.

٢٤٣ - ونحن ندعم العمل الذي تؤديه منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، في سبيل تعزيز وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في جميع جوانب الحياة، بما في ذلك فيما يتعلق بالصلات

بين المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتعزيز التنمية المستدامة. وندعم العمل الذي تضطلع به هيئة الأمم المتحدة للمرأة في قيادة وتنسيق وتعزيز المساءلة في منظومة الأمم المتحدة في هذا الصدد.

٢٤٤ - وندعو الجهات المانحة، والمنظمات الدولية بما فيها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، فضلا عن المؤسسات المالية الدولية، والمصارف الإقليمية، والمجموعات الرئيسية، بما فيها القطاع الخاص، إلى أن تدمج بشكل كامل في عمليات صنع قراراتها وكامل دوراتها البرنامجية الالتزامات والاعتبارات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتكفل مشاركة المرأة وفعالية تعميم مراعاة المنظور الجنساني فيها. وندعو تلك الجهات إلى الاضطلاع بدور داعم في الجهود التي تبذلها البلدان النامية بهدف الإدماج الكامل للالتزامات والاعتبارات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وكفالة مشاركة المرأة وفعالية تعميم مراعاة المنظور الجنساني في عملياتها المتعلقة بصنع القرار، وتخطيط البرامج، ووضع الميزانية وتنفيذها، على نحو يتماشى مع التشريعات والأولويات والقدرات الوطنية.

باء - أهداف التنمية المستدامة

٢٤٥ - ونحن نؤكد أن الأهداف الإنمائية للألفية أداة مفيدة للتركيز على تحقيق مكاسب إنمائية محددة بوصفها جزءا من رؤية إنمائية واسعة النطاق وإطار عمل للأنشطة الإنمائية للأمم المتحدة، ولتحديد الأولويات الوطنية، وحشد الجهات المعنية والموارد من أجل تحقيق الأهداف المشتركة. ولذلك نظل ملتزمين التزاما راسخا بتحقيق تلك الأهداف على أكمل وجه وفي الوقت المناسب.

٢٤٦ - ونحن ندرك أن وضع الأهداف يمكن أن يفيد أيضا في متابعة العمل بصورة مركزة ومتسقة من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وندرك كذلك أهمية وفائدة وجود مجموعة من أهداف التنمية المستدامة، التي تستند إلى جدول أعمال القرن ٢١ وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ، وتحترم بصورة كاملة جميع مبادئ ريو، مع مراعاة الظروف والقدرات والأولويات الوطنية المختلفة، وتتفق مع القانون الدولي، وترتكز على الالتزامات التي أُعلن عنها فعلا، وتساهم في التنفيذ الكامل لنتائج جميع مؤتمرات القمة الرئيسية المعقودة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بما في ذلك هذه الوثيقة الختامية. وينبغي لهذه الأهداف أن تعالج وتدمج بطريقة متوازنة جميع الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة والصلات القائمة فيما بينها. وينبغي أن تتسق الأهداف المذكورة مع خطة الأمم المتحدة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥ وأن تدمج فيها، بحيث تسهم في تحقيق التنمية المستدامة وتكون قوة دافعة لتحقيق التنمية المستدامة وتعميم

مراعاتها في منظومة الأمم المتحدة ككل. وينبغي ألا يؤدي وضع هذه الأهداف إلى تحويل التركيز أو الجهود عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٢٤٧ - ونؤكد أيضا أن أهداف التنمية المستدامة ينبغي أن تكون ذات توجه عملي، وموضوعة بصيغة موجزة يسهل التعريف بها، ومحدودة العدد، وطموحة، وذات طابع عالمي، وقابلة للتطبيق الشامل في جميع البلدان مع مراعاة الحقائق والقدرات ومستويات التنمية الوطنية المختلفة، واحترام السياسات والأولويات الوطنية. وندرك أيضا أن الأهداف ينبغي أن تتناول المجالات ذات الأولوية لتحقيق التنمية المستدامة وأن تركز عليها، مع الاسترشاد بهذه الوثيقة الختامية. وينبغي للحكومات أن تكون القوة الدافعة للتنفيذ بمشاركة فاعلة من جميع الجهات المعنية ذات الصلة، حسب الاقتضاء.

٢٤٨ - ونعتزم إرساء عملية حكومية دولية شاملة وشفافة بشأن أهداف التنمية المستدامة، تكون مفتوحة أمام جميع الجهات المعنية، من أجل وضع أهداف عالمية للتنمية المستدامة يتم الاتفاق عليها في الجمعية العامة للأمم المتحدة. وسوف يُشكَّل، في موعد لا يتجاوز تاريخ افتتاح الدورة السابعة والستين للجمعية العامة، فريق عامل مفتوح يتألف من ٣٠ ممثلا ترشحهم الدول الأعضاء من المجموعات الإقليمية الخمس للأمم المتحدة، بهدف تحقيق التمثيل الجغرافي العادل والمنصف والمتوازن. وسيبت هذا الفريق العامل المفتوح منذ البداية في طريقة عمله، بما يشمل وضع الطرائق اللازمة، لكفالة أن تشارك الجهات المعنية ذات الصلة، وأصحاب الخبرة في المجتمع المدني والأوساط العلمية ومنظومة الأمم المتحدة، مشاركة كاملة في عمله من أجل توفير مجموعة متنوعة من وجهات النظر والتجارب. وسيقدم الفريق العامل إلى الدورة الثامنة والستين للجمعية تقريرا يتضمن مقترحا بشأن أهداف التنمية المستدامة لكي تنظر فيه وتتخذ الإجراءات المناسبة.

٢٤٩ - ويجب أن تكون هذه العملية منسقة ومتسقة مع العمليات المتعلقة بالنظر في الخطة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥. وسيقدم الأمين العام، بالتشاور مع الحكومات الوطنية، المساهمات الأولية في أعمال الفريق العامل. ونطلب إلى الأمين العام، في سبيل توفير الدعم التقني لهذه العملية ولأعمال الفريق العامل، أن يكفل تقديم منظومة الأمم المتحدة لجميع ما يلزم من مساهمات ومن دعم لهذا العمل بوسائل منها إنشاء فريق دعم تقني مشترك بين الوكالات وأفرقة خبراء مشتركة بين الوكالات حسب الحاجة، مع الاستعانة بكل ما يقدمه الخبراء من مشورة في هذا الصدد. وستُقدم إلى الجمعية العامة تقارير منتظمة عن سير العمل.

٢٥٠ - ونحن مدركون للحاجة إلى تقييم التقدم المحرز على طريق إنجاز الأهداف وإلى وجود غايات ومؤشرات تواكب ذلك مع مراعاة الظروف والقدرات ومستويات التنمية الوطنية المختلفة.

٢٥١ - وندرك أن ثمة حاجة إلى معلومات عالمية متكاملة وقائمة على أساس علمي في مجال التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، نطلب إلى الهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، أن تقدم الدعم في إطار ولاية كل منها، إلى اللجان الاقتصادية الإقليمية في جمع المدخلات الوطنية وتصنيفها لكي يُسترشد بها في هذا الجهد العالمي. ونلتزم كذلك بتعبئة الموارد المالية وبناء القدرات، لا سيما من أجل البلدان النامية، بهدف تحقيق هذا المسعى.

سادسا - وسائل التنفيذ

٢٥٢ - ونؤكد من جديد أن وسائل التنفيذ المحددة في جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وخطة جوهانسبرغ التنفيذية، وتوافق آراء مونتيري المنبثق عن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية، هي وسائل لا غنى عنها من أجل ترجمة الالتزامات التي تم التعهد بها في ميدان التنمية المستدامة ترجمة كاملة وفعالة إلى نتائج ملموسة في ذلك الميدان. ونؤكد من جديد أن كل بلد يتحمل المسؤولية الرئيسية عن تنميته الاقتصادية والاجتماعية، وأنه ليس من المغالاة التشديد على دور السياسات الوطنية والموارد المحلية والاستراتيجيات الإنمائية. ونؤكد مجددا أن البلدان النامية تحتاج إلى موارد إضافية من أجل التنمية المستدامة. ونحن مدركون للحاجة إلى تعبئة قدر كبير من الموارد من مصادر متنوعة، وإلى الاستخدام الفعال للتمويل، من أجل تعزيز التنمية المستدامة. ونسلم بأن الحكم الرشيد وسيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي أمران أساسيان للنمو الاقتصادي المطرد الذي يشمل الجميع ويقوم على أساس من الإنصاف، كما أنهما أساسيان لتحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر والجوع.

ألف - الشؤون المالية

٢٥٣ - ونحن نهيب بجميع الدول أن تعطي أولوية للتنمية المستدامة في تخصيص الموارد وفقا للأولويات والاحتياجات الوطنية، ونحن مدركون للأهمية البالغة لتعزيز الدعم المالي من جميع المصادر من أجل التنمية المستدامة لجميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية. ونسلم بأهمية الآليات المالية الدولية والإقليمية والوطنية، بما فيها الآليات التي يمكن للسلطات دون الوطنية والمحلية الاستعانة بها، في تنفيذ برامج التنمية المستدامة، وندعو إلى تعزيز تلك الآليات وإعمالها. ويمكن للشراكات الجديدة ومصادر التمويل المبتكرة أن تؤدي دورا في تكميل

مصادر تمويل التنمية المستدامة. ونشجع على مواصلة استكشاف هذه الشراكات والمصادر والاستعانة بها، جنبا إلى جنب مع الوسائل التقليدية للتنفيذ.

٢٥٤ - ونحن مدركون للحاجة إلى تعبئة قدر كبير من الموارد من مصادر متنوعة، وإلى الاستخدام الفعال للتمويل، من أجل تقديم دعم قوي للدول النامية في جهودها الرامية إلى تعزيز التنمية المستدامة، بوسائل منها الإجراءات المتخذة بما يتفق مع نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وإلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٢٥٥ - ونحن متفقون على إرساء عملية حكومية دولية في إطار الجمعية العامة، بدعم تقني من منظومة الأمم المتحدة، وبالتشاور المنفتح على نطاق واسع مع المنظمات الدولية والمؤسسات المالية الإقليمية ذات الصلة وغيرها من الجهات المعنية صاحبة المصلحة. وسيجري في إطار تلك العملية تقييم احتياجات التمويل، والنظر في مدى فعالية الصكوك والأطر القائمة، وتقييم المبادرات الإضافية، وذلك بهدف إعداد تقرير تقترح فيه خيارات لوضع استراتيجية فعالة لتمويل التنمية المستدامة تسهّل تعبئة الموارد واستخدامها على نحو فعال في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٢٥٦ - وسوف تتولى تنفيذ هذه العملية لجنة حكومية دولية، تضم ٣٠ خبيرا ترشحهم المجموعات الإقليمية، مع مراعاة التمثيل الجغرافي العادل، على أن تختتم أعمالها بحلول عام ٢٠١٤.

٢٥٧ - ونطلب إلى الجمعية العامة أن تنظر في تقرير اللجنة الحكومية الدولية وتتخذ الإجراءات المناسبة.

٢٥٨ - ونحن ندرك الأهمية الحاسمة للوفاء بجميع الالتزامات المتصلة بالمساعدة الإنمائية الرسمية، بما في ذلك الالتزامات التي تعهد بها الكثير من الدول المتقدمة فيما يتعلق بتحقيق هدف تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية بحلول عام ٢٠١٥، فضلا عن هدف تخصيص ما يتراوح بين ٠,١٥ و ٠,٢٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نموا. وفي سبيل الالتزام بالجداول الزمنية المتفق عليها، ينبغي للبلدان المانحة أن تتخذ جميع التدابير اللازمة والمناسبة لرفع معدل مدفوعات المعونة من أجل الوفاء بالتزاماتها الحالية. ونحث البلدان المتقدمة النمو التي لم تفعل ذلك بعد على أن تبذل جهوداً إضافية ملموسة لتحقيق هدف تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية، بما يشمل الهدف المحدد المتمثل في تخصيص ما يتراوح بين ٠,١٥ و ٠,٢٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نموا، عملا بالالتزامات التي تعهدت بها

واستمراراً للتقدم المحرز في ضمان استخدام المساعدة الإنمائية الرسمية على نحو فعال، ونشدد على أهمية الحكم الديمقراطي، وتحسين الشفافية والمساءلة، والأخذ بأسلوب الإدارة من أجل النتائج. ونحن نشجع بقوة جميع الجهات المانحة على أن تضع، في أقرب وقت ممكن، جداول زمنية متجددة تبين الكيفية التي تسعى بها إلى تحقيق أهدافها، كلٌّ حسب العملية التي يتبعها في تخصيص اعتمادات الميزانية. ونؤكد على أهمية حشد المزيد من الدعم المحلي في البلدان المتقدمة للوفاء بالتزاماتها، بوسائل منها التوعية العامة، وتوفير البيانات عن التأثير الذي تحدثه المعونات المقدمة على التنمية وبيان النتائج الملموسة التي تتحقق.

٢٥٩ - ونحن نرحب بالجهود المتزايدة المبذولة لتحسين نوعية المساعدة الإنمائية الرسمية وزيادة أثرها على التنمية. ونحن مدركون أيضا للحاجة إلى تحسين فعالية التنمية، وزيادة النهج القائمة على البرامج، واستخدام النظم القطرية في الأنشطة التي يديرها القطاع العام، وخفض تكاليف المعاملات، وتحسين المساءلة المتبادلة والشفافية، وندعو، في هذا الصدد، جميع المانحين إلى توحيد المعونات إلى أقصى حد. وسوف نبذل المزيد لزيادة فعالية التنمية وإمكانية التنبؤ بها من خلال تزويد البلدان النامية بانتظام وفي الوقت المناسب بالمعلومات الإرشادية المتعلقة بالدعم المقرر تقديمه على الأجل المتوسط. ونحن مدركون لأهمية الجهود التي تبذلها البلدان النامية لتعزيز قيادة عمليات التنمية الخاصة بها، وتعزيز مؤسساتها ونظمها وقدراتها الوطنية ضمانا لتحقيق أفضل النتائج فيما يخص فعالية التنمية، من خلال إشراك البرلمانات والمواطنين في صياغة تلك السياسات، وتعميق التفاعل مع منظمات المجتمع المدني. وينبغي أن نضع في الاعتبار أيضا أنه لا توجد صيغة واحدة تناسب الجميع لضمان فعالية التنمية. وإنما يلزم النظر بشكل كامل في حالة كل بلد على حدة.

٢٦٠ - ونحن نلاحظ أن هيكل المعونة قد تغير تغيرا كبيرا في العقد الحالي. وقد أسهمت الجهات الجديدة المانحة للمعونة ونهج الشراكة الجديدة، التي تستخدم طرائق جديدة للتعاون، في زيادة تدفق الموارد. كذلك يتيح التفاعل بين المساعدة الإنمائية والاستثمار الخاص والتجارة والجهات الفاعلة الجديدة في مجال التنمية فرصا جديدة تستفيد المعونة من خلالها بتدفقات الموارد الخاصة. ونؤكد من جديد دعمنا للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وكذلك للتعاون الثلاثي، اللذين يوفران موارد إضافية تشتد الحاجة إليها لتنفيذ برامج التنمية. ونعترف بأهمية التعاون بين بلدان الجنوب وبتنوع تاريخه وخصوصياته، ونؤكد أنه ينبغي النظر إلى التعاون بين بلدان الجنوب، باعتباره تعبيرا عن التضامن والتعاون بين البلدان على أساس من تجاربها وأهدافها المشتركة. ويدعم ذلك التعاون بشكليه جدول أعمال التنمية الذي يلبي احتياجات البلدان النامية وتطلعاتها الخاصة. وندرك أيضا أن التعاون بين بلدان الجنوب يكمل التعاون

بين الشمال والجنوب ولا يحل محله. ونعترف بالدور الذي تضطلع به البلدان النامية المتوسطة الدخل بوصفها مقدمة لخدمات التعاون الإنمائي ومستفيدة منها.

٢٦١ - وندعو المؤسسات المالية الدولية، في إطار الولاية الخاصة بكل منها، إلى مواصلة تقديم الموارد المالية، بطرق منها إيجاد آليات معينة لتعزيز التنمية المستدامة والقضاء على الفقر في البلدان النامية.

٢٦٢ - ونحن ندرك أن زيادة الاتساق والتنسيق فيما بين مختلف آليات التمويل والمبادرات ذات الصلة بالتنمية المستدامة أمر بالغ الأهمية. ونؤكد مجددا أهمية ضمان حصول البلدان النامية على التمويل الكافي لتعزيز التنمية المستدامة من جميع المصادر وبشكل ثابت يمكن التنبؤ به.

٢٦٣ - وندرك أن التحديات المالية والاقتصادية العالمية الخطيرة الجارية يمكن أن تقوّض العمل الدؤوب والمكاسب التي تحققت على مدى سنوات فيما يتعلق بديون البلدان النامية. وندرك كذلك ضرورة مساعدة البلدان النامية في ضمان إمكانية تحمل الديون على الأجل الطويل، من خلال سياسات منسقة تهدف إلى تعزيز تمويل الديون وتخفيف عبء الديون وإعادة جدولتها، حسب الاقتضاء.

٢٦٤ - ونشدد على ضرورة توفير التمويل الكافي للأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، فضلا عن الحاجة إلى زيادة إمكانية التنبؤ بالتمويل وتعزيز فعاليته وكفاءته في إطار الجهود الأعم التي تُبذل لتعبئة موارد جديدة وإضافية يمكن التنبؤ بها من أجل تحقيق الأهداف التي حددناها في هذه الوثيقة الختامية.

٢٦٥ - وننوه بالإنجازات الهامة التي حققها مرفق البيئة العالمية على مدى السنوات العشرين الماضية في تمويل المشاريع البيئية، ونرحب بعمليات الإصلاح الهامة التي اضطلع بها المرفق خلال السنوات الأخيرة، وندعو إلى مواصلة النهوض به، ونشجعه على اتخاذ خطوات إضافية في إطار ولايته لتيسير الحصول على الموارد اللازمة لتلبية احتياجات البلدان من أجل تنفيذ التزاماتها البيئية الدولية على الصعيد الوطني. ونؤيد المزيد من تبسيط الإجراءات وتقديم المساعدة للبلدان النامية، ولا سيما في مجال مساعدة أقل البلدان نموا وأفريقيا والدول الجزرية الصغيرة النامية في الحصول على الموارد من المرفق، وتعزيز التنسيق مع الصكوك والبرامج الأخرى التي تركز على التنمية المستدامة بيئيا.

٢٦٦ - ونؤكد أن مكافحة الفساد والتدفقات المالية غير المشروعة على الصعيدين الوطني والدولي مسألة ذات أولوية، وأن الفساد يمثِّل عائقا خطيراً أمام تعبئة الموارد وتخصيصها بصورة فعالة ويحوِّل الموارد عن الأنشطة التي تعتبر حيوية في القضاء على الفقر ومكافحة

الجوع وتحقيق التنمية المستدامة. ونحن مصممون على اتخاذ خطوات عاجلة وحازمة لمواصلة مكافحة الفساد بجميع مظاهره، وهو ما يستلزم إيجاد مؤسسات قوية على جميع المستويات، ونحث كل الدول التي لم تقم بعد بالتصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد أو تنضم إليها على أن تنظر في ذلك وأن تبدأ في تنفيذها.

٢٦٧ - ونرى أن آليات التمويل الابتكارية يمكن أن تسهم إسهاما إيجابيا في مساعدة البلدان النامية على تعبئة موارد إضافية لتمويل التنمية على أساس طوعي. وينبغي أن يكمل هذا التمويل المصادر التقليدية للتمويل وألاّ يكون بديلا عنها. ومع إقرارنا بالتقدم الكبير المحرز في توفير مصادر ابتكارية لتمويل التنمية، فإننا ندعو إلى الارتقاء بالمبادرات الحالية حيثما كان ذلك مناسبا.

٢٦٨ - ونقر بأن قطاعا خاصا ديناميا يستوعب مشاركة الجميع ويتسم بالكفاءة ويتحمل مسؤولياته الاجتماعية والبيئية هو أداة قيِّمة يمكن أن توفر مساهمة حاسمة الأهمية نحو تحقيق النمو الاقتصادي والحد من الفقر وتعزيز التنمية المستدامة. وفي مسعى إلى تحفيز تنمية القطاع الخاص، سوف نواصل اعتمادَ ما هو مناسب من الأطر الوطنية التنظيمية والأطر المتعلقة بالسياسات العامة بطريقة تتسق مع القوانين الوطنية، من أجل تشجيع المبادرات العامة والخاصة، بما في ذلك على الصعيد المحلي، بغية تعزيز قطاع أعمال حيوي وجيد الأداء، وتيسير مباشرة الأعمال الحرة والابتكار بما في ذلك في صفوف النساء والفقراء والضعفاء. وسنعمل على تحسين نمو وتوزيع الدخل، بسبل منها زيادة الإنتاجية وتمكين المرأة وحماية حقوق العمال، وعلى تحسين النظم الضريبية. ونسلم بأن الدور الذي يتعين على الحكومات الاضطلاع به فيما يتعلق بتعزيز القطاع الخاص وتنظيمه يختلف من بلد لآخر حسب الظروف الوطنية.

باء - التكنولوجيا

٢٦٩ - ونشدِّد على أهمية نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية ونذكِّر بالأحكام المتعلقة بنقل التكنولوجيا والتمويل وإتاحة المعلومات وحقوق الملكية الفكرية بصيغتها المتفق عليها في خطة جوهانسبرغ التنفيذية، وخاصة دعوتها إلى تعزيز وتيسير الوصول إلى التكنولوجيات السليمة بيئيا وما يقابلها من معارف، وتطوير هذه التكنولوجيات ونقلها ونشرها لا سيما في البلدان النامية، وتمويل ذلك، عند الاقتضاء، بشروط إيجابية، تشمل الشروط التساهلية والتفضيلية، على النحو المتفق عليه. ونحيط علما أيضا بما استجد من تطوراتٍ بشأن المناقشات والاتفاقات التي تناولت هذه المسائل منذ اعتماد الخطة التنفيذية.

٢٧٠ - ونؤكد أهميةَ تمكين جميع البلدان من الوصول إلى التكنولوجيات السليمة بيئيا وما يستجد من معارف عامة ومتخصصة ومن خبرات. ونؤكد كذلك أهمية العمل التعاوني فيما يتصل بالابتكار التكنولوجي وبإجراء البحوث والتطوير. ونتفق على أن ندرس في المحافل ذات الصلة طرائق تحسين إمكانية وصول البلدان النامية إلى التكنولوجيات السليمة بيئياً.

٢٧١ - ونسلِّط الضوء على ضرورة إيجاد البيئات المواتية لتطوير التكنولوجيات السليمة بيئيا وتكييفها ونشرها ونقلها. ونلاحظ، في هذا السياق، دور الاستثمار المباشر الأجنبي والتجارة الدولية والتعاون الدولي في نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا. ونحن نشارك، سواء في بلداننا أو من خلال قنوات التعاون الدولي، في تعزيز الاستثمار في العلوم والابتكار والتكنولوجيا تحقيقاً لأهداف التنمية المستدامة.

٢٧٢ - ونحن ندرك أهمية تعزيز القدرات الوطنية والعلمية والتكنولوجية في خدمة التنمية المستدامة. ويمكن أن يساعد ذلك البلدان، وبخاصة النامية منها، على أن تستحدث بنفسها حلولا مبتكرة خاصة بها وتطوِّر البحوث العلمية والتكنولوجيات الجديدة السليمة بيئيا بدعم من المجتمع الدولي. وتحقيقا لهذه الغاية، فإننا ندعم بناء القدرات في مجالي العلوم والتكنولوجيا مع تمكين النساء والرجال من المساهمة في تلك القدرات والاستفادة منها على السواء، وذلك بطرق منها التعاون بين مؤسسات البحوث والجامعات والقطاع الخاص والحكومات والمنظمات غير الحكومية والعلماء.

٢٧٣ - ونطلب إلى وكالات الأمم المتحدة المعنية تحديد خيارات لوضع آلية للتيسير تعزز تطوير التكنولوجيات النظيفة والسليمة بيئيا ونقلها ونشرها بسبل منها تقييم احتياجات البلدان النامية من التكنولوجيا والخيارات المتوافرة لتلبية تلك الاحتياجات، وكذلك بناء القدرات. ونطلب إلى الأمين العام أن يعدّ، بناء على الخيارات المحددة وآخذا في الاعتبار النماذج القائمة، توصيات بشأن آلية التيسير لتقديمها إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السابعة والستين.

٢٧٤ - ونقر بأهمية البيانات القائمة على تكنولوجيا الفضاء والرصد في الموقع والمعلومات الجغرافية المكانية الموثوقة بالنسبة لرسم السياسات العامة ووضع البرامج وعمليات المشاريع في مجال التنمية المستدامة. وفي هذا السياق، نلاحظ ما لرسم الخرائط العالمية من صلة هامة بالموضوع ونعترف بالجهود المبذولة من أجل تطوير نظم الرصد البيئي العالمية، بما في ذلك الجهود المبذولة من جانب شبكة ”عَيْن على الأرض“ [“Eye on Earth”] ومن خلال

المنظومة العالمية لنُظم رصد الأرض. ونسلم بالحاجة إلى دعم البلدان النامية في جهودها الرامية إلى جمع البيانات البيئية.

٢٧٥ - ونقر بأهمية تعزيز القدرات الدولية والإقليمية والوطنية في مجال تقييم البحوث والتكنولوجيا، لا سيما في ظل التطور السريع الخطى والنشر المحتمل لتكنولوجيات جديدة قد تسفر أيضا عن آثار سلبية غير مقصودة تمس بالتنوع البيولوجي والصحة بوجه خاص، أو تؤدي إلى عواقب أخرى غير متوقعة.

٢٧٦ - ونعترف بضرورة تيسير اتخاذ القرارات المستنيرة بشأن السياسات العامة المتعلقة بمسائل التنمية المستدامة، وبالحاجة في هذا السياق إلى تعزيز التفاعل بين العلم والسياسات العامة.

جيم - بناء القدرات

٢٧٧ - ونشدِّد على ضرورة تعزيز بناء القدرات لخدمة التنمية المستدامة، وندعو في هذا الصدد إلى توطيد التعاون التقني والعلمي بما في ذلك التعاون بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. ونؤكد مجدداً أهمية تنمية الموارد البشرية بما في ذلك من خلال التدريب وتبادل التجارب والخبرات ونقل المعارف وتقديم المساعدة التقنية لبناء القدرات، وهو ما يستتبع تقوية القدرة المؤسسية ويشمل تخطيط القدرات وإدارتها ورصدها.

٢٧٨ - وندعو إلى مواصلة وتركيز أنشطة تنفيذ خطة بالي الاستراتيجية لدعم التكنولوجيا وبناء القدرات، التي اعتمدها برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٢٧٩ - ونشجع على مشاركة العلماء والباحثين من الجنسَيْن المنتمين إلى البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو وتمثيلَهم في العمليات المتصلة بالتقييم والرصد البيئيين على الصعيد العالمي وتقييم ورصد التنمية المستدامة، لغرض تعزيز القدرات الوطنية ونوعية البحوث المتوافرة لعمليات صنع السياسات واتخاذ القرار.

٢٨٠ - وندعو جميع الوكالات المعنية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية المعنية إلى تقديم الدعم إلى البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نموا، من أجل بناء القدرات لتطوير الاقتصادات بحيث تُحْسِن استغلال الموارد وتستوعب الجميع، وذلك بسبل منها:

(أ) تقاسم الممارسات المستدامة في مختلف القطاعات الاقتصادية؛

(ب) تعزيز المعارف والقدرات لإدماج الحد من أخطار الكوارث والقدرة على الصمود في مواجهتها في الخطط الإنمائية؛

(ج) دعم التعاون بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل الانتقال إلى اقتصاد يُحْسِن استغلال الموارد؛

(د) تشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

دال – التجارة

٢٨١ – ونحن نؤكد من جديد أن التجارة الدولية محرك للتنمية والنمو الاقتصادي المطرد، ونؤكد من جديد أيضا أن إقامة نظام تجاري شامل وقائم على قواعد ومنفتح وغير تمييزي ومنصف ومتعدد الأطراف وكذلك تحرير التجارة على نحو فعال يمكن أن يؤديا دورا حاسما في حفز النمو الاقتصادي والتنمية في جميع أنحاء العالم بما يعود بالنفع على جميع البلدان التي تمر بأي من مراحل التنمية في طريقها نحو تحقيق التنمية المستدامة. وفي هذا السياق، يظل تركيزنا منصبا على إحراز تقدم في التصدي لمجموعة من القضايا الهامة منها الإعانات المشوِّهة للتجارة وتجارة السلع والخدمات البيئية.

٢٨٢ – ونحث الأعضاء في منظمة التجارة العالمية على مضاعفة جهودهم من أجل التوصل إلى خاتمة طموحة ومتوازنة وموجهة نحو التنمية لبرنامج الدوحة الإنمائي، مع احترام مبادئ الشفافية والشمول واتخاذ القرار بتوافق الآراء، بقصد تعزيز النظام التجاري المتعدد الأطراف. وللمشاركة بفعالية في برنامج عمل منظمة التجارة العالمية والاستفادة من الفرص التجارية استفادة تامة، تحتاج البلدان النامية للمساعدة والتعاون الوثيق من جانب جميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة.

هاء – سجل الالتزامات

٢٨٣ – ونرحب بالالتزامات التي تعهدت بها طواعية في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وطوال عام ٢٠١٢ جميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة والشبكات التابعة لها، وهي الالتزامات القاضية بتنفيذ سياسات وخطط وبرامج ومشاريع وإجراءات ذات منحى عملي تهدف إلى تعزيز التنمية المستدامة والقضاء على الفقر. وندعو الأمين العام إلى تجميع هذه الالتزامات وتيسير الاطلاع على سائر السجلات الجامعة للالتزامات في سجل يتاح على شبكة الإنترنت. والغرض من هذا السجل، الذي يتعين تحديثه دوريا، إتاحة المعلومات المتعلقة بالالتزامات للجمهور على نحو كامل يتسم بالشفافية التامة.